

التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن الحاجات والفرص: ورقة سياسة عامة

2016

أ. د. باسم الطويسي د. شيرين صبحي د. نيللي البنا









حقوق الطبع محفوظة للناشر

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لمعهد الإعلام الأردني عمّان الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Copyright © All rights reserved, **Jordan Media Institute**No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any from or buy any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher

مقدمة

يأتي إصدار هذه الورقة ضمن "مشروع التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن" الذي ينفذه معهد الإعلام الأردني بالتعاون مع اليونسكو وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتشكل أحد مكونات القاعدة المعرفية حول التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن التي يحاول المعهد المساهمة في تكوينها.

تهدف ورقة السياسة العامة إلى توفير إطار معلوماتي ومعرفي مرجعي لصناع السياسات العامة وللمخططين وللمشرعين وللباحثين وللمهتمين بالموضوع، وللنقاش العام في مجال التربية الإعلامية والمعلوماتية، كما تسعى إلى إبراز أهمية تبني التربية الإعلامية والمعلوماتية سواء من قبل المؤسسات التعليمية أو من قبل مؤسسات المجتمع الأخرى، والدور المهم الذي يمكن أن يعكسه انتشار مبادئ التربية الإعلامية والمعلوماتية على الاقتصاد والمجتمع.

استفاد الباحثون الذين طوروا هذه الورقة من الأدبيات السابقة في هذا المجال ومن الأدلة التي طورتها اليونسكو في مجال سياسة واستراتيجية التربية الإعلامية والمعلوماتية، كما اشتملت منهجية الورقة على مراجعة الأطر التشريعية والسياسية ذات العلاقة ودراسة النظام التعليمي وتحليل الفجوات والعودة إلى الممارسات والتجارب الجيدة في هذا المجال.

ملخص السياسة

أصبحت التربية المعلوماتية الإعلامية ضرورة لكافة المجتمعات؛ حيث تعد عنصراً أساسياً في التعليم الذي يقوده التغيير التكنولوجي والعلمي والذي يضع العديد من التحديات أمام الأفراد على اختلاف مجالاتهم وخلفياتهم وأجناسهم من طلبة وعمال ومواطنين عاديين. وبالنظر إلى كمية المعلومات المتاحة ونوعيتها برزت الحاجة إلى التحقق والتقييم حيث أن توفر هذه المعلومات بحد ذاته لا يجعل الأفراد واعيين ومثقفين إعلامياً أو تكنولوجياً.

لذلك تسعى هذه الورقة لتقديم الدعم المعرفي والمعلوماتي لصناع القرار في المؤسسات السياسية والتعليمية والرسمية والخاصة والأهلية للاستفادة منها في المساهمة في خلق رأي عام مؤيد لإدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية في النظام التعليمي الأردني وتحديداً لدى صناع القرار والسياسات العامة وقادة الرأي والمنظمات الأهلية والمدنية ووسائل الإعلام.

وبحسب اليونسكو، ترتبط التربية الإعلامية والمعلوماتية بالقدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام وغيرها من مصادر المعلومات، لفهم وتقييم محتوياتها ووظائفها بأسلوب نقدي، والمشاركة في إنتاج المحتوى

الإعلامي والمعلوماتي ثم استخدامها بطريقة إبداعية لخلق قنوات تواصل في سياقات متنوعة بما فيها التعليم والتعليم والتعبير عن الذات والإبداع والمشاركة المدنية.

لا يوجد تعريف محدد للتربية الإعلامية من قبل اليونسكو، لكنها تستشهد بوصف جيسس لاو في "دليل التربية الإعلامية من أجل التعلم مدى الحياة "عام 2006، بأنها تشير إلى: "المعارف والمهارات اللازمة لفهم كافة الوسائل والوسائط التي يتم استخدامها لاستحداث البيانات والمعلومات والمعرفة وتخزينها ونقلها وعرضها، ومنها الصحف الورقية والمجلات والدوريات والراديو والتلفاز والأقراص المضغوطة وأجهزة الخلوي والنصوص المطبوعة والصور."

تحت المفهوم العام لمحو الأمية الإعلامية تندرج سلسة المجالات التي تشكل بيئة التربية الإعلامية والمعلوماتية، وهي محو الأمية المعلوماتية، ومحو الأمية الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية، ومحو أمية الدعاية، ومحو الأمية الإخبارية، ومحو أمية التلفزيون، ومحو أمية السينما، ومحو أمية الألعاب، ومحو أمية الإنترنت، ومحو أمية الكومبيوتر، ومحو أمية حرية التعبير، ومحو أمية المكتبات والمتاحف، ومحو أمية وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد صاغت اليونسكو مصطلح التربية الإعلامية والمعلوماتية " ليشتمل المعارف والمهارات السابقة، ولضمان اتباع نهج نظري أكر شمولاً.

وتشمل موضوعات التربية الإعلامية والمعلوماتية: التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي، وفهم الإعلان المعاصر، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والحوار بين الثقافات.

يقدم الجزء الأول من الورقة خلفية عامة عن التربية الإعلامية والمعلوماتية تتضمن تطور الحركة الدولية للتربية الإعلامية والمعلوماتية بدعم مباشر من اليونسكو، والمفاهيم المرتبطة بها ودلالاتها، ونموذجاً عاماً لإطارها المفاهيمي، والمقاربات الرئيسة لتطوير سياساتها ضمن أطر الاتفاقات والمواثيق الدولية التي ترتبط بحقوق الإنسان والمواطنة والديمقر اطية والتعدد وحق الوصول للمعلومات والعدالة والمساواة وتمكين الفئات المهمشة والفقيرة. كما ويتضمن الجزء الأول استعراضاً لأهمية التربية الإعلامية والمعلوماتية وآثارها على تنمية المجتمع وتقدمه والحياة المدنية والتعلم المستدام وتطور مهارات الحياة لدى أفراده.

يستعرض الجزء الثاني من الورقة حالة الأردن فيما يتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية من حيث يحلل الوضع القائم والفجوات بالقياس للأطر الدولية التي قدمتها اليونسكو في مراجع أساسية تم الاستفادة منها بشكل كبير، كما وتم تحليل الإطار القانوني من خلال الدستور الأردني وقانون الحصول على المعلومات في

الأردن وقانون وزارة التربية والتعليم وقانون التعليم العالي وبعض الوثائق الأخرى. كما يعرض هذا الجزء الأسباب والخلفيات التي تجعل التربية الإعلامية والمعلوماتية ضرورة في الأردن، تتطلب إدخالها إلى النظام التعليمي وتتطلب أن تعكس السياسات العامة والأطر التشريعية هذا الحاجة، كما تتطلب أن تعكسها أجندات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام، وفي هذا السياق تم تناول الأبعاد المرتبطة بضرورات التربية الإعلامية والمعلوماتية في الحالة الأردنية وهي:

أولاً: التربية الإعلامية والرقمية كأداة لتطوير التعليم وإصلاحه ونقل المعرفة من خلال التكنولوجيا.

ثانياً: التربية الإعلامية والمعلوماتية وسيلة للاندماج الاجتماعي.

ثالثاً: سد فجوة المشاركة السياسية والاجتماعية.

رابعاً: ترشيد الثقافة المجتمعية في مواجهة التطرف وخطاب الكراهية.

خامساً: التربية الإعلامية والمعلوماتية أداة لتمكين المجتمع من الفرصة السكانية، والتي هي مرحلة من مراحل تطور البلاد، تصل فيها نسبة المعالين إلى العاملين لأدنى مستوياتها.

يستعرض الجزء الثالث من الورقة الاستخدام والاستهلاك الإعلامي والمعلوماتي في الأردن إلى جانب استخدام مصادر المعلومات ومنصات الإعلام الرقمي، كما تتناول الورقة مقارنة بعض المؤشرات المتوفرة حول السلوك الاتصالي للشباب الأردني من خلال مقارنة الوقت الذي يقضيه الشباب الأردني في الاتصال مع أفراد الأسرة والأصدقاء ضمن نطاق مؤسسة التنشئة التقليدية وبين ما يقضيه يومياً على وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.

ويقدم الجزء الثالث، إطار عمل وطني لإدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية ضمن نظام التعليم الأردني وفي المناهج الرسمية والتعليم غير النظامي والذي جاء تحت عنوان: "العمل نحو دمج التربية الإعلامية والمعلوماتية" ويحدد هذا الإطار رؤية عامة لمستقبل السياسات الوطنية في هذا المجال ينتج عنها:

"مواطنون أردنيون يستخدمون وسائل الإعلام ومصادر المعلومات وتكنولوجيا الوسائط الجديدة بفعالية تمكنهم الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، يبنون على أساسها مجتمعاً يحترم التعددية وحقوق الإنسان والحوار بين الثقافات، ونظم تعليم، وأسواق ومؤسسات كفؤة ومستدامة تعمل باستمرار لتحسين نوعية الحياة والثقة العامة في المجتمع".

- <mark>و على هذا الأساس تم تحديد أبرز الأهداف الوطنية</mark> في مجال سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية كالتالى:
- 1- استخدام منظور التربية الإعلامية والمعلوماتية باعتباره أداة من أدوات إصلاح التعليم وبناء الموارد البشرية الوطنية.
- 2- تحسين قدرات المجتمع الأردني وتحديداً الأجيال والشابة في التعامل مع وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.
- 3- تمكين أفراد المجتمع وحمايتهم من المخاطر التي تفرضها الاستخدامات غير المهنية والمحتوى غير الملائم لوسائل الإعلام ومصادر المعلومات مثل خطابات الكراهية والمحتوى الذي يدعو إلى التطرف والعنف.
 - 4- تمكين أفراد المجتمع وتحديداً الشباب من حرية التعبير والتفكير النقدي والإبداع والريادة.
- 5- المساهمة في تحسين قدرات المجتمع الأردني على المزيد من الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 6- تهيئة المجتمع للاستفادة من الفرصة السكانية التي بدأ الأردن الدخول فيها (التغير في الهرم السكاني لصالح الشباب في سن الإنتاج).
- 7- دعم جهود العدالة الجندرية في الأردن، وتحسين قدرات المجتمع في ردم فجوات مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 8- التحسين المستمر لقدرة المجتمع على تنمية الرأسمال الاجتماعي أي صيانة الثقة العامة وترشيد الثقافة المجتمعية.
- 9- تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والحريات وسط المجتمع الأردني وتمكينه من التعبير عن نفسه والمشاركة
 الديمقر اطية الفاعلة وتعزيز مفهوم المواطنة الرقمية.

واشتمل الإطار الوطني على أبرز المقترحات التي جاءت على شكل مصفوفات لمحركات السياسات في عدد المجالات وهي:

- التعليم في المدارس العامة والخاصة.
 - التعليم العالى وقطاع الجامعات.
 - مؤسسات المجتمع المدني.

- المؤسسات والبرامج الشبابية.

ويستهدف الإطار الوطني المقترح خمس فئات أساسية؛ أولاً: النظام التعليمي الوطني، ويشتمل ذلك على: طلبة المدارس في التعليم الخاص والعام، والمعلمين، وطلبة الجامعات، وأساتذة الجامعات. وثانياً: مؤسسات الرعاية الشبابية. وثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني. ورابعاً: مؤسسات التمثيل (البرلمان، والبلديات، ومجالس الحكم المحلي). وخامساً: الفئات الخاصة (النساء والمجتمعات المهمشة).

وتتضمن الورقة على ملاحق تشمتل على تحليل الفجوات بين الحالة الأردنية والممارسات الجيدة المطلوبة، إضافة إلى ملحق إطار عام للمناهج يرتكز على ثلاثة عناصر: دمج المعارف والمهارات والاتجاهات التي يتم تبنيها في هذا الإطار، التكافؤ بين المواطنين في حق الوصول للمعلومة بغض النظر عن جنسهم وخلفياتهم ومعتقداتهم، وتحديد الغايات من تدريس التربية الإعلامية والمعلوماتية وتوحيد فهمها من قبل كافة المعنيين. وتم استعراض الكفايات السبعة الرئيسة التي يجب أن يمتلكها المعلم للإلمام بمبادئ التربية الإعلامية والمعلوماتية، وهي: فهم دور الإعلام في الديمقراطية، وفهم مضمون الإعلام واستخداماته، والوصول إلى المعلوماتية، وهي فعال ومؤثر، وتطبيق أشكال إعلامية جديدة وتقليدية، وتحديد السياق الاجتماعي والثقافي المضمون الإعلامي، وتشجيع الطلبة على اتباع منهاج التربية الإعلامية والمعلوماتية وإدارة التغييرات اللازمة.

الأهمية والمنطلقات النظرية

صاحَب التطور الكبير في انتشار المعرفة ومصادر المعلومات والأخبار تطوراً موازياً كماً ونوعاً في أساليب تعامل المجتمعات مع معلومات الأخبار ضمن أطر قانونية واجتماعية واقتصادية وتربوية، فبدأت تظهر الرؤى والاستراتيجيات المتعلقة بذلك خاصة في ظل التطور التكنولوجي وما يرتبط بها من مفاهيم في كافة الحقول، حيث لم تعد الأمية تقتصر على المفهوم التقليدي المرتبط بالقراءة والكتابة، بل أصبحت هناك حاجة لمحو أمية التعامل مع مصادر المعلومات والأخبار ووسائل الإعلام بشكل عام.

إن جذور الاهتمام بالتربية الإعلامية تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين حينما نشطت العديد من المؤسسات الغربية بإدخال "ثقافة الشاشة" إلى المؤسسات التعليمية، فيما تنبه المجتمع الدولي مبكراً لأهمية حشد الجهود وتبادل الخبرات فيما يتعلق بمفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية وبرعاية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فجاء إعلان جرانولد، والذي أصدر في ندوة اليونسكو الدولية عام

<u>1982 في ألمانيا، وأبرز توصياته أ: أن التربية الإعلامية تصبح أكثر تأثيراً عندما تتكامل أدوار الآباء، </u> والمعلمين، والمختصين في الإعلام، وصناع القرار، لخلق وعي نقدي أكبر لدي المستمعين، والمشاهدين، <mark>والقُرَّاء. وإنَّ الدمج أكثر بين نظم الاتصال</mark> والتعليم سيكون بلا شك بمثابة خطوة إلى الأمام نحو تعليم أكثر فعالبّة

إنَّ بيان براغ عام 2003 " نحو مجتمعات لديها ثقافة ووعى معلوماتي " متبوع ببيان الإسكندرية عام 2005 عن " التربية المعلوماتية والتعلُّم مدى الحياة"، يؤكدان أهمية الوعي المعلوماتي كحق أساسي من حقوق الإنسان. وفي العام 2007 تميزت أجندة باريس 2 بشموليتها من حيث قابليتها للتطبيق من قبل كافة المعنبين على المستوى الوطنى والإقليمي والدولي وتوزعت التوصيات الإثني عشر على أربعة مجالات رئيسة تتضمن: تطوير برامج تربية إعلامية شاملة لكافة المستويات التعليمية، وتدريب المعلمين وزيادة الوعي لدى كافة المعنبين في المحيط الاجتماعي، وتطوير البحوث في التعليم العالي، وخلق شبكات التبادل، بالإضافة لتفعيل التعاون الدولي، وحشد صناع القرارات السياسية.

وفي العام 2012 جاء إعلان موسكو³ عن التربية الإعلامية والمعلوماتية، والذي أُصدر في المؤتمر الدولي للتربية الإعلامية والمعلوماتية لمجتمعات المعرفة ليؤكد على ما جاء في الملتقيات الدولية السابقة خاصة فيما يتعلق بضرورة دمج مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية على المستوى الوطني في كافة السياسات التربوية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية، كما وكان جلياً التركيز على حتمية أن تتبنى الأنظمة التعليمية الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية اللازمة لتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية وخاصة دمج مفاهيمها في المناهج الدر اسية وأنظمة تقييم الطلبة مع الاهتمام بالتعلم مدى الحياة والتعلم في مواقع العمل وبرامج تدريب المعلمين. وكان التحول في مفاهيم التنمية في أيلول 2015 جذرياً ومحورياً وذلك عندما استبدلت الأمم المتحدة الأهداف الألفية للتنمية بأهداف التنمية المستدامة وتعهدت الدول الأعضاء بالعمل على تحقيق 17 هدفاً ⁴ بحلول عام 2030، وإضافة إلى الهدف الرابع ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع، جاء الهدف السادس عشر ليؤكد على كفالة حرية الصحافة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، بالإضافة لحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية كأحد أسس تحقيق السلام والعدل والمؤسسات⁵ القوية

http://www.unesco.org/education/pdf/MEDIA_E.PDF

² http://www.nordicom.gu.se/sv/clearinghouse/paris-agenda-12-recommendations-media-education

³ http://www.ifla.org/publications/moscow-declaration-on-media-and-information-literacy

⁴ http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

⁵ http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

دعم اليونسكو للإعلاميين في الدول النامية قاد الجهود الدولية الرامية لتحقيق عالمية المواطنة فيما يسمى بالتعليم من أجل المواطنة العالمية، والذي تعرّفه اليونسكو بأنه شعور بالانتماء إلى مجتمع أوسع يتخطى الحدود الوطنية، شعور يُبرز القاسم المشترك بين البشر ويتغذى من أوجه الترابط بين المستويين المحلي والعالمي ويستند التعليم من أجل المواطنة العالمية إلى العديد من المجالات ذات الصلة من قبيل تعليم حقوق الإنسان، والتعليم من أجل السلام، والتعليم من أجل التفاهم الدولي، وهو يتماشى مع أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويقتضي تحقيق هذه الرؤية الداعية إلى سلام دائم الالتزام بتوفير أربعة أنواع من التعلم - يشار إليها عادة باسم "دعائم التعليم الأربع": التعلّم من أجل المعرفة، والتعلّم من أجل العمل، والتعلّم من أجل البقاء، والتعلّم من أجل العيش معاً. ومن أهم المهارات التي ترتبط بتلك الدعائم المهارات المعرفية التي تمكن المتعلم من التفكير بأسلوب نقدي ومنهجي وإبداعي، بما في ذلك اعتماد نهج متعدد المنظور إقراراً بما للقضايا من أبعاد وزوايا مختلفة؛ وهنا تلتقي التربية الإعلامية مع التعليم من أجل المواطنة العالمية من حيث تأهيل المتعلمين للتعامل مع التقنيات والأدوات التي يتم من خلالها إيصال المعلومة لهم عبر وسائل الإعلام الرسمية وألعامة والخاصة.

جاء "المنتدى الأوروبي الثاني للتربية الإعلامية والمعلوماتية" والذي عقد في لاتيفيا في حزيران 2016 الأحدث بعد إعلان أهداف التنمية المستدامة، ليبني على ما جاء في المنتديات والمؤتمرات السابقة فيما يتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية في المشهد الإعلامي بالتربية الإعلامية والمعلوماتية في المشهد الإعلامي والمعلوماتي ذو الطابع المتغيير، بأن التربية الإعلامية والمعلوماتية هي قانون الحياة الذي يدعم التنمية المستدامة، وبرأي المشاركين فإن إمكانية ذلك تتطلب مشهداً إعلامياً يتسم بحرية التعبير وحرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات واحترام الخصوصية. وهنا لابد أن يمتلك الأفراد منظومة من الكفايات والمهارات التي تجعلهم قادرين على التعاطي مع التطور التكنولوجي والمعرفي، مع الحفاظ على أخلاقيات ومبادئ استخدام موارد التكنولوجيا الرقمية والإعلام.

بحسب مؤشرات اليونسكو لتطوير التربية الإعلامية والمعلوماتية، فإنها ترتبط بالقدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام (الجديدة والقديمة) وغيرها من مصادر المعلومات، لفهم وتقييم محتوياتها ووظائفها بأسلوب نقدي، ثم استخدامها لخلق قنوات تواصل في سياقات متنوعة بما فيها التعليم والتعلم والتعبير عن الذات والإبداع والمشاركة المدنية.

¹ http://www.unesco.org/new/ar/education/resources/in-focus-articles/global-citizenship-education/

² http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/media-development/media-literacy/

أما إعلان اليونسكو حول التربية الإعلامية والمعلوماتية في المؤتمر الذي عقد في موسكو عام 2012، فقد عرّف التربية الإعلامية والمعلوماتية بأنها مجموعة المعارف والمهارات والممارسات اللازمة للوصول للمعرفة والمعلومات وتحليلها وتقييمها واستخدامها وإنتاجها ونقلها بطريقة إبداعية وقانونية وأخلاقية تحترم حقوق الإنسان، مما يعني أن الأفراد الذين يمتلكون هذه المنظومة من المعارف والمهارات والكفايات قادرون على استخدام مصادر وقنوات متنوعة من الإعلام والمعلومات في حياتهم الخاصة والمهنية والعامة، فهم قادرون على تحليل المعلومات، والرسائل، والمعتقدات، والقيم التي تنقلها وسائل الإعلام أو أي منتج محتوى، وبإمكانهم التحقق من صحتها، طبقاً للمعايير الشخصية، والعامة، والتي تعتمد على السياق.

وبناءً على ذلك فإن كفايات التربية الإعلامية والمعلوماتية تتجاوز بمفهومها الشمولي امتلاك الفرد لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل التعلم والتفكير النقدي ومهارات التحليل والتفسير والتي لا تخضع للقيود المهنية والتعليمية والمجتمعية.

ولا بد هنا من التمييز بين مفهومي التربية الإعلامية Media Literacy والدول التي قطعت أشواطاً في تبني التربية الإعلامية Information Literacy من وجهة نظر اليونسكو والدول التي قطعت أشواطاً في تبني التربية الإعلامية والمعلوماتية ومأسستها، حيث يعرف الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات والذي أنشئ في سكوتلاند في العام 1927 ويضم في عضويته 150 دولة وما يزيد عن 1500 عضو، التربية المعلوماتية بأنها ممارسات التعلم والتعليم المتعلقة بكافة أشكال ومصادر المعلومات، وحتى يتصف الفرد بأنه ممتلك اللمعرفة المعلوماتية" فهو بحاجة إلى معرفة لماذا ومتى وكيف يستخدم كل تلك الأدوات إضافة إلى امتلاكه مهارات التفكير النقدى.

أما وزارة التربية والتعليم اليابانية فترى أن التربية المعلوماتية تتكون من أربعة عناصر، هي: القدرة على الحكم (التقييم)، واختيار وتنظيم ومعالجة وخلق المعلومات، بالإضافة للاتصال؛ وفهم خصائص مجتمع المعرفة، وآثار المعلومات على المجتمع والبشرية، وتقدير أهمية ومسؤولية المعلومات؛ ثم فهم أسس علم المعلومات، وتعلم المهارات العملية الأساسية المتعلقة بالمعلومات وأجهزتها وخاصة الحاسوب³.

لقد أصبحت الحاجة للتربية المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات مصدراً حيوياً لاقتصاديات العالم مما يجعلها عنصراً أساسياً في التعليم الذي يقوده التغيير التكنولوجي والعلمي والذي يضع العديد من التحديات أمام الأفراد على اختلاف مجالاتهم وخلفياتهم وأجناسهم من طلبة وعمال ومواطنين عاديين. وبالنظر إلى كمية

 $^{{}^{1}\,\}underline{\text{http://www.ifla.org/files/assets/information-literacy/publications/moscow-declaration-on-mil-en.pdf}}$

² http://www.ifla.org/

³ Muir A., Oppenheim C., 2001: Report on developments world-wide on national information policy

المعلومات ونوعيتها التي تعرض على كافة أطياف المجتمع برزت الحاجة إلى التحقق والتقييم حيث أن توفر هذه المعلومات بحد ذاته لا يجعل الأفراد واعيين ومثقفين معلوماتياً أو تكنولوجياً. لقد كان تركيز التربية المعلوماتية حتى عام 1990 على تطوير المهارات البحثية ثم بدأ بالتطور ليشمل التربية الإعلامية، فبناءً على توصيات منظمة اليونسكو، قامت العديد من الدول مثل بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا بتطبيق هذا المفهوم الجديد واعتماده في المناهج، ليدرس في مدارسها وجامعاتها.

أما التربية الإعلامية، فتشير إلى المعارف والمهارات اللازمة لفهم كافة الوسائل والوسائط التي يتم استخدامها لاستحداث البيانات والمعلومات والمعرفة وتخزينها ونقلها وعرضها، ومنها الصحف الورقية والمجلات والدوريات والراديو والتلفاز والأقراص المضغوطة وأجهزة الخلوي والنصوص المطبوعة (صيغة PDF). والصور (صيغة JPEG).

ولتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر التربية الإعلامية، والتربية المعلوماتية، يلخص الجدول 1 والجدول 2 النتاجات المتوقعة 2 من تبنى كل منهما في السياسات التعليمية كما يلي:

جدول 1: النتاجات المتوقع تحققها من التربية المعلوماتية

استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معلومات لمعالجة المعلومات	م اعاة قو اعد	تنظيم المعلومات	تقییم المعلومات بأسلوب نقدي	الوصول إلى المعلومات	تحديد وتوضيح المعلومات اللازمة
--	---------------	--------------------	--------------------------------------	----------------------------	--------------------------------------

¹ http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001929/192971a.pdf

² http://milunesco.unaoc.org/wp-content/uploads/2012/05/mil-policyguidelines.pdf page 50

جدول 2: النتاجات المتوقع تحققها من التربية الإعلامية

اكتساب واستخدام المهارات اللازمة لإنتاج المحتوى (بما فيها مهارات التكنولوجيا)	التفاعل مع الإعلام للتعبير عن الذات والحوار الثقافي والمشاركة الديمقراطية	تقييم المحتوى الإعلامي بأسلوب نقدي في ضوء وظانف الإعلام	فهم الظروف التي تدعم الإعلام لتحقيق وظائفه	فهم دور ووظائف الإعلام في المجتمعات الديمقراطية	
--	--	---	---	---	--

ويوضح الشكل 1 أدناه العلاقة بين التربية الإعلامية والتربية الإعلامية ضمن مظلة التربية الإعلامية والمعلوماتية.



شكل 1: العلاقة بين التربية الإعلامية والتربية المعلوماتية 1

ومن المفاهيم الحديثة نسبياً والمرتبطة بالتربية الإعلامية والمعلوماتية مفهوم "التربية الرقمية المقاهدة المناودة المناودة المناودة الدي تعرفه اليونسكو نقلاً عن تقرير التربية الرقمية والمكتبات والسياسة العامة، بأنها القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد المعلومات الرقمية وفهمها وتقييمها وتوصيلها، حيث أن مهارات القراءة والكتابة هي مهارات تأسيسية في حين أن التربية الرقمية الحقيقية تتطلب كلا من المهارات المعرفية والتقنية.

10

Adapted from Figure 1.6:ML+IL=MIL in UNESCO's MIL Policy and Strategy Guidelines ¹

وهناك أيضاً مفهوم التربية الإخبارية News Literacy والذي بدأ الاهتمام به خلال السنوات الأخيرة حيث نشأت في دول مختلفة من العالم مؤسسات تهتم بنشر الوعي حول أهميته وخطورته، ومنها مشروع التربية الإخبارية The News Literacy Project في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمعية أخبار الراديو والتلفاز الرقمية Adio Television Digital News Association والتلفاز الرقمية الزبية الإخبارية الإخبارية المتلاك مهارات القرن الواحد والعشرين ومهارات التفكير النقدي للتحليل والحكم على مصداقية الأخبار والمعلومات، والتمييز بين الحقائق والآراء والتأكيدات في وسائل الإعلام التي نستهلكها ونستحدثها وننشرها، والتي يمكن تدريسها بشكل فعّال بدمجها في المناهج الدراسية باستخدام منحى الاستقصاء في جميع المراحل الدراسية، حيث أنها عنصر ضروري للحد من الأمية في المجتمع المعاصر.

ساهم الانتشار الواسع والسريع للأجهزة اللوحية والذكية بعد الحواسيب الشخصية والمحمولة إضافة لمواقع التواصل الاجتماعي على اختلاف أشكالها وأنواعها في ظهور مفهوم "محو أمية الشاشة Screen" والذي يرتبط ارتباطاً وثيقا بمفهوم التربية الإعلامية والمعلوماتية وفقا لما تم استعراضه سابقاً، وعند النظر له من منظور تربوي نلاحظ أن التعليم نوعان: الرسمي، والذي يتم في المؤسسات التعليمية وفقاً لبرامج تعليمية محددة والذي يمكن قياس مخرجاته، مقابل التعليم اللارسمي، والذي يتم في الشارع والبيت ومع الأصدقاء ومن وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، ولا يمكن قياس ومعرفة مخرجاته بطرق مباشرة، ولكن يمكن تنظيمه، من خلال مأسسة التربية الإعلامية والمعلوماتية في المؤسسات التعليمية.

أهمية نشر التربية الإعلامية والمعلوماتية

لقد ازداد الإدراك لأهمية إعداد الفرد في مراحل عمرية مبكرة للعيش في عالم سلطة الصورة والصوت والكلمة، لذا فإن الاهتمام بتبني التربية الإعلامية والمعلوماتية نال اهتماماً واسعاً ومتفاوتاً بين الدول، يمكن تصور أربعة سيناريوهات لوجود التربية الإعلامية والمعلوماتية في الدول، مع مستويات مقابلة من هذا التصور للتنفيذ، على النحو التالى:

• سيناريو 1: التربية الإعلامية والمعلوماتية غير معروفة ولم يتم بذل أي جهود لتطويرها، وتتطلب هذه الحالة خمس سنوات من العمل لتقديم مفهوم التربية الإعلامية والمعلوماتية فيه للحكومية ومؤسسات الذاكرة والإرث الحضاري (المكتبات والمتاحف والمكتبة الوطنية) والإعلام وقطاع المعلومات والمعنيين

² http://www.thenewsliteracyproject.org/about

³ http://www.rtdna.org/

من أصحاب العلاقة وقطاع التعليم، وعندها يتم تطوير مشاريع صغيرة للتربية الإعلامية والمعلوماتية في المدارس والجامعات والمنظمات المجتمعية والمكتبات.

- سيناريو 2: التربية الإعلامية والمعلوماتية ناشئة والمفهوم حديث نسبياً، وتتطلب هذه الحالة خمس سنوات من العمل مع الوكالات الحكومية وقطاع الإعلام والمنظمات المجتمعية والمكتبات ومؤسسات الذاكرة والإرث الحضاري (المكتبات والمتاحف والمكتبة الوطنية) الأخرى، وقطاع التعليم لنشر الوعي بقوة حول أهميتها والقيمة التي يمكن أن تضاف بالمشاركة المدنية والاقتصادية والثقافية، وعندها فإن تنفيذ برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية يبدأ في قطاع التعليم الرسمي ومن خلال منظمات المجتمع المحلي والمؤسسات ذات العلاقة.
- سيناريو 3: وفيه تم التأسيس للتربية الإعلامية والمعلوماتية ضمن برامج متخصصة تتيح لبعض المواطنين الوصول إلى هذه المبادرات، وفي غضون خمس سنوات، تكون برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية متاحة لمجموعة واسعة من المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني لا سيما المكتبات (العامة والمدارس والأكاديمية والوطنية) إضافة إلى فرص محددة في التعليم النظامي. ويتم تحديد قادة من المجتمع والقطاع التعليمي وتوفير الدعم لهم لتطوير برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية حيث يتم لاحقاً استخدام الأدلة على عوائد وفوائد تلك البرامج في توجيه سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية المستقبلية ووضع الاستراتيجيات الخاصة بها.
- سيناريو 4: وفيه يتكوّن لدى المواطنين فهم مشترك للتربية الإعلامية والمعلوماتية بحيث تصبح برامجها متاحة لمعظمهم، وفي هذه الحالة الأكثر تطوراً، تنتشر برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية انتشاراً واسعاً في غضون خمس سنوات، ويكون للبحث والابتكار والاستقصاء دور محوري في تحديد سبل تنفيذ مشاريع التربية الإعلامية والمعلوماتية بطرق إبداعية للاستجابة للتطور التكنولوجي والتغيير في السياقات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية لدمج مفاهيمها فيما يخص كافة نواحي الحياة في المجتمع.

وعند النظر بشمول لهذه السيناريوهات الأربعة السابقة، يمكن الاستنتاج أن الدول التي وصلت للمستوى الرابع تتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية واحترام التنوع بحيث يمتلك المواطنون فيها صفة عالمية المواطنة في حين أن الدول في المستوى الأول ما زال لديها شوط كبير لتصل إلى المفاهيم والممارسات السليمة في الديمقراطية واحترام التنوع وخصوصية الآخرين وحقهم في إبداء الرأي والمشاركة السياسية، ومن المجدي هنا استعراض مزايا وفوائد التربية الإعلامية والمعلوماتية كمفهوم مركب يشمل المعرفة، والمهارات، والممارسات كما أوردتها اليونسكو في أنها تمكن المواطنين من:

- فهم دور ووظائف الإعلام ومزودي المعلومات الآخرين في المجتمعات الديمقر اطية.
 - فهم الظروف والشروط التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الوظائف.
 - 3. إدراك وتوضيح الحاجة للمعلومات
 - نحديد المعلومات ذات العلاقة بموضوع ما والوصول إليها.
- 5. تقييم المعلومات ومحتويات الإعلام وغيرها من المواد المنشورة على الإنترنت من حيث مصداقيتها والغرض منها بأسلوب نقدي.
 - استخراج وتنظيم المعلومات والمحتوى الإعلامي.
 - 7. اعادة انتاج والعمل على المعلومات المستخرجة من المحتوى.
- 8. إيصال الفهم المتكون لدى الفرد من المعرفة للمتلقي أو القارئ بأسلوب مناسب مع مراعاة الأخلاق والقواعد العامة لذلك والمسؤولية.
- 9. القدرة على تطبيق مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغايات معالجة المعلومات وتوليد المحتوى.
- 10. التفاعل مع الإعلام ومصادر المعلومات الأخرى بما فيها المواد المنشورة على الانترنت للتعبير عن الذات وحرية التعبير والحوار الثقافي والمشاركة الديمقراطية.

وبالتمعن في النقاط أعلاه، نجد أن التربية الإعلامية والمعلوماتية تعزز امتلاك الأفراد لمنظومة من المعارف والمهارات والكفايات تمكنهم من استخدام مصادر الإعلام والمعلومات، والقنوات المختلفة في حياتهم الخاصة والمهنية والعامة؛ مما يعني أن التربية الإعلامية والمعلوماتية لا تقتصر على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنما تتسع لتشمل التعلم والتفكير النقدي ومهارات التحليل متجاوزة المحددات المهنية والتعليمية والمجتمعية باستخدام الوسائل الشفهية والمطبوعة والرقمية.

ولأهمية قطاع التعليم، فلابد من الإشارة إلى فوائد محددة فيما يتعلق بدمج التربية الإعلامية والمعلوماتية بالبرامج التعليمية:

1) هناك حاجة للتغيير في التربية والتعليم، وفي هذه الحالة تلعب التربية الإعلامية والمعلوماتية دوراً محورياً في تحقيق التغيير المطلوب حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منفردة توفر

فرصة واحدة في حين أن اقترانها بالتربية الإعلامية والمعلوماتية من شأنه بناء جسور تربط بين التعلم الذي يحدث في البيئة الصفية وذلك الذي يحدث في الفضاء الرقمي حيث يتزود المعلمون بالمعرفة اللازمة لتعزيز المواطنة وإعداد مواطني المستقبل.

- 2) توفر التربية الإعلامية والمعلوماتية معلمات ومعلمين لديهم خبرة معززة في تمكين مواطني المستقبل.
- 3) تساعد التربية الإعلامية والمعلوماتية في تعزيز مخرجات التعليم من خلال إكساب المواطنين الكفايات اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بعلاقة التربية الإعلامية والمعلوماتية بالتنمية، فمن المجدي هذا الإشارة إلى المبادرات العالمية الهامة التي ترعاها اليونسكو والوكالات الإنمائية الأخرى وتتصل اتصالاً وثيقاً بالتربية الإعلامية والمعلوماتية، ومن تلك المبادرات ما يتعلق بالتعليم مثل مبادرة التعليم للجميع، ومنها ما يتعلق بالمكتبات وبرمجيات المصادر المفتوحة وذلك كما يعرضها الشكل 2.

المجالات الثمانية الرئيسة التي ينعكس عليها تبني التربية الإعلامية والمعلوماتية إيجابياً وفقاً للتحالف الدولي للتربية الإعلامية والمعلوماتية:

- 1. الحوكمة الرشيدة والمواطنة وحرية التعبير.
- 2. وصول جميع المواطنين إلى المعلومات والمعرفة.
- 3. تطوير وسائل الإعلام والمكتبات والإنترنت وغيرها من مقدمي المعلومات.
 - 4. التعليم والتدريس، والتعلم بما في ذلك التنمية المهنية.
 - 5. التنوع اللغوي والثقافي وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان.
- تمكين النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الاجتماعية المهمشة.
 - 7. ضمان الصحة الجسمية والبدنية والعقلية.
 - 8. الأعمال والصناعة والتشغيل والتنمية الاقتصادية المستدامة.
 - 9. الزراعة، وحماية الحياة البرية والغابات والحفاظ على الموارد الطبيعية.



شكل 2: مبادرات دولية ذات أهمية للتربية الإعلامية والمعلوماتية 1

استراتيجية وسياسة التربية الإعلامية والمعلوماتية

الأخذ بالتربية الإعلامية والمعلوماتية يحتاج إلى استراتيجية وسياسة واضحة محددة وشمولية وهو الأمر الذي نبهت له اليونسكو وساعدت الدول على تبنيه.

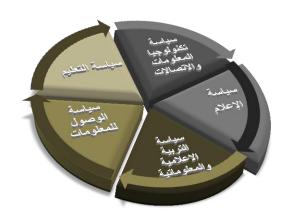
ينبغي على واضعي استراتيجيات وسياسات التربية الإعلامية الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يشمل طرفين؟ الطرف الأول هم أصحاب الحقوق ويمثلون المواطنين ذكوراً وإناثاً بما في ذلك الطلبة والمعلمين ومجموعات المجتمع المدني، في حين يمثل الطرف الثاني الجهات المسؤولة وهم الحكومة، والمؤسسات الإعلامية والمكتبات والمتاحف ومؤسسات التعليم، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرهم من مقدمي المعلومات بما في ذلك تلك الموجودة على الإنترنت.

ويتم الربط بين سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية باستخدام إطار نظري تنموي يتضمن مجموعة من المقاربات غير المترابطة (أكثر من منحى) 2 كما يلى:

¹ Adapted from Figure 2.2:ML+IL=MIL in UNESCO's MIL Policy and Strategy Guidelines ¹

² http://milunesco.unaoc.org/wp-content/uploads/2012/05/mil-policyguidelines.pdf page (20-22)

♦ المنحى التقاربي (التجميعي): ويتضمن تعزيز فرص التعاون والشراكات بين الوزارات الحكومية المعنية لضمان تناغم وانسجام سياسات تنموية على المستوى الوطني. وفيما يلي يوضح الشكل 5 كافة المجالات التي توصي اليونسكو في إدراج سياساتها لتحقيق المخرجات المتوقعة من تبني التربية الإعلامية والمعلوماتية.



شكل 5: سياسات المجالات المرتبطة بسياسة التربية الإعلامية والمعلوماتية 1

- ❖ المنحى القائم على مبادئ حقوق الانسان: حيث أن جميع الحكومات تعترف بمبادئ حقوق الإنسان وتتبنى تلك المبادئ في الحكم والتنمية، فمن المهم أن يتم رسم سياسة التربية الإعلامية والمعلوماتية أيضاً ضمن ذلك الإطار لضمان الاتساق والانسجام بين السياسات، ولا يركز هذا النهج فقط على حقوق الإنسان بذاتها ولكن أيضاً على استخدام معاييرها ومبادئها في توجيه عمليات تنمية التربية الإعلامية والمعلوماتية.
- ❖ منحى التمكين: إن الانتشار الواسع جداً للمعلومات والإعلام والإنترنت وغيرها من مزودي المعلومات يتطلب زيادة التركيز على تمكين المواطنين لضمان امتلاكهم للمهارات والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من التفاعل مع المحتوى في جميع أشكال وسائل الإعلام على نحو فعال وناقد، مما يعني أن العصر الرقمي يتطلب التحول من نهج "الحماية فقط" إلى التركيز على تمكين المواطن. وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن الحماية من الإنترنت ولكن ينبغي أن يكون التركيز على التمكين، حيث أن التركيز على الحماية وحدها قد يؤدي إلى وضع قيود مزعجة على وسائل الإعلام ومقدمي المعلومات، وعلاوة على الحماية وحدها قد يؤدي إلى وضع قيود مزعجة على وسائل الإعلام ومقدمي المعلومات، وعلاوة

¹ Based on Figure 2.1:ML+IL=MIL in UNESCO's MIL Policy and Strategy Guidelines ¹

على ذلك، فإن الأطفال الذين لا يتم إعدادهم جيداً وتزويدهم بالكفايات اللازمة للتعامل مع وسائل الإعلام والمعلومات هم الأكثر عرضة للتأثير السلبي المحتمل للمعلومات ومحتوى وسائل الإعلام وأقل استعداداً للاستفادة من الفرص عندما يصبحون بالغين.

❖ المنحى القائم على مجتمعات المعرفة: يعتمد هذا المنحى على أربعة مبادئ أساسية من شأنها تحويل المجتمعات من "مجتمع المعلومات" إلى "مجتمع المعرفة" كما دعت له اليونسكو في عام 2003، وفيما يلي يستعرض الشكل 6 هذه المبادئ ودور التربية الإعلامية والمعلوماتية في تحقيقها.

• علاقة المبادئ الناظمة لمجتمعات المعرفة بالتربية الاعلامية والمعلوماتية

المبادئ الناظمة لمجتمعات المعرفة

- الوصول إلى المعلومات هو سرط ضروري لتحقيق مبدأ "التعليم للجميع"، ومن سان التربية الاعلامية والمعلوماتية بناء
 الكفايات اللازمة للوصول للمعلومات وتقييمها واستخدامها إضافة لوسائل الاعلام بتمكل فاعل وأخلاقي
- للتربية الإعلامية والمعلوماتية صلة وتيقة بالتعليم الجيد لدورها في تسليط الضوء على المعنى الحديث والأتسمل "لمحو الأمية".
- إن وسائل الإعلام والمكتبات ومقدمي المعلومات الأخرى، بما في ذلك المواد المنشورة على الإنترنت، هي المحرك الرئيس والدافع لعولمة التقافات.
- ان التربية الاعلامية والمعلوماتية تعزز التعدد الثقافي من خلال تزويد المواطنين بالكفايات اللازمة لاستخدام وسائل الإعلام، والمكتبات، والإنترنت وغيرها من مقدمي المعلومات للتعبير الثقافي والحوار وتحليل وتقييم ونقد ممثلى الثقافات المختلفة والشعوب من خلال وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.
 - حق وصول المواطنين إلى المعلومات من خلال السياسات والقوانين واللوائح تكتمل في حالة امتلاكهم للكفايات اللازمة للاستفادة من مثل هذه الفرصة الجديدة.
 - التربية الاعلامية والمعلوماتية تضمن الحصول على الكفايات المطلوبة.

ئي الحصول على تعليم جيد (نوعي)

حق النساء والرجال والأولاد والبنات

التعدد الثقافي: تعزيز التعبير عن التنوع الثقافي، بما في ذلك الأبعاد الجندرية للثقافة

الوصول الكامل للمعلومات من قبل النساء والرجال والأولاد والبنات

حرية التعبير: مع تضمن مبادئ المساواة بين الجنسين

 وبالمثل تمكن التربية الإعلامية والمعلوماتية المواطنين المؤهلين للدفاع عن حرية التعبير وحرية الصحافة، واستخدام هذه الحرية بطريقة أخلاقية.

1 شكل $_{0}$: المبادئ الناظمة لمجتمعات المعرفة وعلاقة التربية الإعلامية والمعلوماتية بتلك المبادئ

♦ المنحى القائم على التنوع الثقافي واللغوي: أصبح مبدأ التنوع الثقافي واللغوي حاسماً في صياغة سياسات واستراتيجيات التربية الإعلامية والمعلوماتية في عالم يزداد فيه تأثير العولمة على حياة الناس، ويفهم التنوع الثقافي ضمن التعددية وتعدد الثقافات بأنه ضمان حقوق الإنسان العالمية وحرية التعبير والمشاركة الديمقراطية؛ لذا فإن التنوع الثقافي واللغوي هي موارد وركائز رئيسة في سياسات واستراتيجيات التربية الإعلامية والمعلوماتية من حيث كيفية تضمينها وتوضيحها من خلال اللغة والتعليم والتواصل. وتتبنى التربية الإعلامية والمعلوماتية استراتيجيات ناجعة لضمان حماية التنوع اللغوي وتعزيز التعددية اللغوية في المجتمعات وتمكين اللغات المحلية والعامية، كما وتتبنى

¹ Table 1: MIL and it's link to knowledge socities- UNESCO's MIL Policy and strategy guidelines

التربية الإعلامية والمعلوماتية الحق في التعليم والذي يضمن تنوع احتياجات المتعلمين وخاصة الأقليات بما من شأنه تعزيز قدرة الناس على العيش معاً والتي هي من أهم المبادئ التي تدافع عنها اليونسكو.

- ♦ المنحى القائم على النوع الاجتماعي والتنمية: إن تطبيق المنحى القائم على النوع الاجتماعي والتنمية عند تطوير سياسات واستراتيجيات التربية الإعلامية والمعلوماتية يتضمن الاعتراف بأنه ليس لدى النساء والرجال نفس القدرة في الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام والتكنولوجيا من حيث الاستخدام والتشغيل والملكية كما ويعني أنه لابد من إيلاء المزيد من الاهتمام للفئات المهمشة على المستوى الوطني، مما يعني أن مثل هذا الوضع يجب أن يتغير ويصحح، ولا شك في أن انتشار وسائل الإعلام والتكنولوجيا الجديدة وظهور وسائل الإعلام الاجتماعي في أجزاء كثيرة من العالم قد وفرت مصادر متعددة للوصول إلى المعلومات والمعارف التي تخدم كلا الجنسين وتلبي احتياجاتهم، وفيما يلي أمثلة على طريقة صياغة سياسات تتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية¹ والتي جمعتها اليونسكو من خبرات الدول التي طورت استراتيجياتها في هذا المجال:
- ستوفر برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية الفرص لتمكين وزيادة المشاركة الديمقراطية من خلال الشراك المواطنين في الإنتاج الإبداعي للمحتوى الإعلامي والمعلوماتي ومن خلال تزويدهم بالمعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة لاستخدام وسائل الإعلام والمعلومات بأسلوب نقدى.
- ستعمل برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية على تعزيز الاندماج الاجتماعي حيث تهدف إلى تقليل "الفجوة في المشاركة" بين المواطنين الذين يشاركون في إيجاد المحتوى الإعلامي والمعلوماتي واستخدامه وأولئك الذين ليسوا كذلك، وستساهم برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية في تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الفرص لمشاركة المجتمعات المتنوعة بما في ذلك المعاقين والأطفال والشباب الذين يعانون من مشاكل البطالة والفقر.
- ستوفر برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية التعليم والتدريب لتطوير كفايات الأفراد في الإعلام
 والمعلومات (المعارف والمهارات والاتجاهات)، إضافة إلى خلق المعرفة والخبرة في مجموعة
 واسعة من وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.
- ستساعد برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية في تحديد المنافع الاقتصادية المرتبطة بالإعلام ومؤسسات الذاكرة وغيرهم من مقدمي المعلومات، بما في ذلك تلك الموجودة على الإنترنت، كما

¹ Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines/ page 26

وستظهر أيضاً كيف يمكن تطوير الخبرات والمهارات ذات الصلة بالإعلام والمعلومات والتي يمكن أن تؤدي إلى استحداث فرص جديدة للتجارة والتبادل التجاري وتطوير صناعات جديدة.

- ستدعم برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية القدرة على الاستفادة من الفرص الثقافية التي تقدمها وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات من خلال تسهيل الحوار بين الثقافات وتطوير التفاهم المتبادل.
- ستساعد برامج التربية الإعلامية والمعلوماتية في التعرف على فرص الاستدامة في الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، كما وستقدم أدلة على أثرها في تعزيز التعليم حول التنمية المستدامة وتوفير فرص لممارسات التنمية المستدامة.

ونلخص ما تم استعراضه أعلاه فيما يتعلق بتكوين سياسات واستراتيجيات التربية الإعلامية والمعلوماتية بالقول: إن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد صانعي القرار في تطوير سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية والتي هي بحد ذاتها تحديات تنضوي عليها المقاربات التي استعرضت أعلاه، ويلخص الشكل 7 أدناه هذه العوامل.



شكل 7: العوامل التي تساعد صانعي القرار في تطوير سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية 1 ضرورة التربية الإعلامية والمعلوماتية في الحالة الأردنية

20

¹ Adapted from figure 3.1 – factors mitigating MIL policies and strategies – MIL policy and strategy guidelines page 100

لا شك أن إدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية في النظم التعليمية وفي أطر الأنشطة المجتمعية المختلفة ضرورة مجتمعية نالت قناعة الكثير من المجتمعات في العالم، وفي هذا الوقت تزداد أهمية التربية الإعلامية والمعلوماتية للمجتمعات العربية في ضوء ما تشهده هذه المجتمعات من أزمات متلاحقة ومن ضعف في الكثير من المؤشرات التعليمية وفي التعاطي مع وسائل الاتصال والتكنولوجيا والإعلام ومصادر المعلومات. وفي هذا الجزء تحاول الدراسة عرض الأسباب والخلفيات التي تجعل التربية الإعلامية والمعلوماتية ضرورة مجتمعية في الأردن، تتطلب إدخالها إلى النظام التعليمي وتتطلب أن تعكس السياسات العامة والأطر التشريعية هذا الحاجة، كما تتطلب أن تعكسها أجندات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي الأردني.

اولاً: التربية الإعلامية والمعلوماتية أداة لتطوير التعليم وإصلاحه وأداة لنقل المعرفة بوسائط التكنولوجيا:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT يعد اليوم الأداة الأبرز والأهم في زيادة الوصول التعليم ورفع نوعية التعليم باستخدام أساليب تعليم وتعلم متقدمة وتحسين نتائج التعلم وإصلاح إدارة النظم التربوية 1. إن الاستثمارات والموارد الواسعة التي وُظِّفَت خلال العقدين الماضين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التعليم عملت في العديد من دول جنوب العالم على ارتفاع نسب استخدام هذه التكنولوجيا ومنها الأردن، إلا أن الفوائد المدركة لاستخدام هذه التكنولوجيا في الأردن في تحسين نوعية التعليم وجودة مخرجاته ما تزال محدودة، وهناك أدلة ملموسة على هذا الاستنتاج منها:

- ضعف أو ندرة إدماج هذه التكنولوجيا في محتوى التعليم وفي المناهج والأنشطة.
- بعد وصول الجيل الأول الذي شهد إدخال هذه التكنولوجيا إلى النظام التعليمي إلى سوق العمل، ما زال استخدام الحاسوب في مجال العمل هو الأدنى لدى الأردنيين و لا يتجاوز 20%².
- إن انتشار الحاسوب وسط الأردنيين خلال العقدين الماضيين وتطور قدرات مستخدميه، وانتشار الوصول للإنترنت 70 % من الأسر، وانتشار تكنولوجيا الهواتف الذكية 65 % من الأسر الاردنية، هذا الانتشار الذي يجعل الأردن من أفضل دول جنوب العالم، لم يحدث تغييراً اجتماعياً وثقافياً لصالح التنمية وتحديث المجتمع.
- رغم وجود مؤشرات محدودة على مساهمة انتشار هذه التكنولوجيا في تحسين بيئة الأعمال وفرص الاستثمار وظهور الأعمال الريادية إلا أن هذه التوقعات تراجعت مع العقد الثاني من القرن الحالي رغم وجود

- دائرة الاحصاءات العامة ووزارة الأتصالات وتكنولوجيا ، مسح استخدام تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات داخل المنازل ²

¹ - www.uis.unesco.org/library/Documents/ICTguide11_Tec2_ARpdf

19 قسماً وكلية في الجامعات الأردنية تدرس علوم الحاسوب والهندسة والمجالات الأخرى المرتبطة بهذه التكنولوجيا 1.

إن التربية الإعلامية والمعلوماتية توفر الإجابة على مساحة واسعة من فجوة الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فالتعلم المرتبط بفهم القيم والمفاهيم والمهارات المحيطة بمجتمع المعلومات الجديد يسهل عملية الانتفاع من هذه التكنولوجيا وجعل التعليم المؤسس عليها أداة فاعلة لصالح التحديث ونوعية حياة الأفراد.

ثانياً: التربية الإعلامية والمعلوماتية وسيلة للاندماج الاجتماعي

إن التربية الإعلامية والمعلوماتية أداة ناجعة تعمل على تحسين فرص التوافق الاجتماعي وفرص الفهم والتفاهم الاجتماعي، لقد استخدمت الصحافة والإذاعات في فترات مبكرة في إعادة إنتاج مجتمعات أكثر اندماجاً ومتفقة على أهداف كبيرة مشتركة دون تجاوز قيمة التنوع، كما حدث في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

وينطوي المجتمع الأردني على تنوع كبير، يعود إلى التشكل الحديث للمجتمع ونشأة الدولة، وقد زادت موجات اللاجئين التي لم تتوقف على مدى ستة عقود، المجتمع تنوعاً، وعلى الرغم أن الدولة والمجتمع استطاعا هضم هذا التنوع وإعادة إنتاجه في محطات كثيرة إلا أن الأردن ما زال يحتاج إلى المزيد من الجهود العميقة في دعم عمليات الاندماج الاجتماعي وسد الفجوات وبعض مظاهر الهشاشة، التي باتت تبرز أكثر مع ازدياد اندماج الأردنيين بتكنولوجيا الاتصال ومنصات التعبير التي وفرها الإعلام الرقمي والاجتماعي.

ثالثاً: سد فجوة المشاركة السياسية والاجتماعية

يعد تعلم مهارات المشاركة بالمعلومات وإنتاج المحتوى الإعلامي ومشاركته السمة الأساسية لثورة الاتصال والمعلوماتية، وتؤكد الأحداث والتحولات التي يشهدها العالم في العقد الأخير أن هذا النمط من المشاركة بات يسهم في تحديد مستوى ومضمون وحجم المشاركة التي يمارسها الأفراد في مختلف نواحي الحياة وفي مقدمتها المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية، كما هو معلوم فالمشاركة تعد الأساس المتين للتنمية والتحديث حينما توسع قاعدة المسؤولية.

¹⁻ تقرير جمعية انتاج 2014

تعمل جودة التعامل مع المعلومات والأخبار في تحسين فرص المشاركة السياسية سواء المشاركة الانتخابية أو المشاركة في الشأن العام، إلى جانب دور الثقافة المعلوماتية والإعلامية في تحسين قابلية المواطنين للقبول بالمساوة والسعى لها وتحديداً بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركة الفئات الخاصة.

كيف نضمن أن كل طفل يمكنه الحصول على المهارات والخبرات ليصبح مشاركاً بشكل كامل في المستقبل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع؟

تحدد التربية الإعلامية والمعلوماتية اليوم هذه الطريقة التي يمكن من خلالها تنشئة أجيال أكثر استعداداً للمشاركة الإيجابية والمنتجة بفضل الغرس المعرفي والثقافي للمشاركة القائمة على التقييم وانتخاب الأفكار والتفكير النقدي.

يعاني الأردن من أزمة مشاركة متعددة الأوجه سواء في الأبعاد السياسية أو الاجتماعية – الاقتصادية تثبتها ضعف المشاركة الانتخابية التي لم تتجاوز 37 % في انتخابات المجلس الثامن عشر 2016 وفي انتخابات المجلس السابع عشر 57%، ويستمر ضعف معدلات المشاركة في انتخابات المؤسسات التمثيلية مثل البلديات والنقابات والانخراط في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، بينما تبدو فجوة النوع الاجتماعي في معدلات مشاركة المرأة بشكل أكثر وضوحاً وإحراجاً حيث ما يزال معدل مشاركة المرأة الأردنية اقتصادياً في سوق العمل متدنٍ ولا يتجاوز 14 % مقارنةً مع 30 % على المستوى العربي و50% على المستوى العالمي، وتمتد المشاركة الضعيفة والمشوهة إلى قطاعات أخرى مثل العمل التطوعي والعمل غير الربحي حيث لا يشكل هذا القطاع إلا ما نسبته 5.5% مقارنة على 5.5% المتوسط العالمي.

إن تبني التربية الإعلامية والمعلوماتية في النظام التعليمي وفي مؤسسات التنشئة الأخرى من المتوقع أن تُحدث فروقاً مهمة في ردم فجوة المشاركة في المجتمع الأردني تساعد الجهود المباشرة الموجهة لهذا الهدف، أي تحسين كفاءة المجتمع في تقبل المشاركة من خلال عملية أكثر عدلاً في تلقي المعلومات والأفكار والمعارف التي تجعل المجتمع ببني اتجاهات أكثر ميلاً لقبول المساواة وفهم دور المشاركة في بناء الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى الثقة العامة في المجتمع.

رابعاً: ترشيد الثقافة المجتمعية في مواجهة التطرف والكراهية:

أصبحت وسائل الإعلام الرقمية أحد المصادر المفتوحة اليوم التي تتيح المشاركة أمام الشباب والصغار والكبار، وفي الوقت الذي باتت فيه وسائل الإعلام ومصادر المعلومات الجديدة إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية تسيطر على مساحة واسعة من أوقات الأفراد فقد تحولت بفعل الصراع السياسي التي تشهده

مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها إلى منصات فاعلة لنشر التطرف ونشر خطاب الكراهية، حيث تشير الكثير من التقارير إلى أن هذه الوسائل أصبحت مصيدة لاصطياد الشباب من قبل التنظيمات الإرهابية، إلى جانب دورها في بث الأفكار المتطرفة وخلق اتباع لها. وبالاستناد إلى نتائج استطلاع اتجاهات الشباب الأردني 2015 حول أقرب التنظيمات التي توصف بالإرهابية من وجهة نظر الشباب، فإن هناك من هم في حدود 8% من الشباب الأردني ترى أنها قريبة من أحد هذه التنظيمات 1، وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نسبة ضئيلة فإنها خطيرة علماً بأن هناك استطلاعات أخرى أشارت خلال عامي 2014 و 2013 إلى نسب أعلى.

يجد الشباب الأردني أنفسهم وسط سيل من تدفق المعلومات، وفي الوقت الذي تحرمهم مؤسسات التنشئة التقليدية من التعبير، ولا تمنحهم وسائل الإعلام التقليدية الاهتمام الحقيقي، يجد الشباب وسائط التعبير الجديدة المتاحة على الإعلام الرقمي وتحديداً الإعلام الاجتماعي مهرباً من التغييب والتهميش، ويبدو أن هذه الوسائط لا تتوقف قدرتها على ما توفره من وسائل غير مكلفة وبدون رقابة مباشرة بل تتبح تجهيل الهوية، ما فتح المجال عن تعبيرات شاذة مثل تعبيرات العنف الثقافي واللفظي وخطاب الكراهية من جهة والخطاب الديني والسياسي المتطرف.

إن التربية الإعلامية والمعلوماتية تسهم إلى حد كبير في تطوير قدرات الأفراد على فحص الرسائل الإعلامية وتقييمها وقبولها أو رفضها، حيث أن ما يوفرها محو الأمية الإعلامية يجعل الشباب والنشء الجديد أكثر حصانةً أمام الدعاية السياسية والإيديولوجية وفي مقدمة ذلك التمييز بين الرسائل ذات الأهداف السياسية والإيديولوجية وبين الأخبار والمعلومات المحايدة ما يجعل المتلقين أكثر تنبهاً ووعياً لرسائل التطرف.

خامساً: التربية الإعلامية والمعلوماتية أداة لتمكين المجتمع من الفرصة السكانية

تعني الفرصة السكانية مرحلة زمنية في أعمار المجتمعات إذا ما استثمرت بحكمة ورشد قد تشكل البوابة للعبور نحو التحديث والتطور، وإذ جاءت بدون استعداد حقيقي وتهيئة في نظم التعليم والتأهيل والأسواق والمؤسسات قد تشكل نقمة وتضيف المزيد من التعقيد؛ نظراً لما قد تأتي به من تشوهات اقتصادية واجتماعية جديدة.

24

^{1 -} مسح اتجاهات الشباب الأردني ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، 2015

تعد الفرصة السكانية المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي الأربع التي تمر بها المجتمعات، وفي هذه المرحلة يبدأ معدل الإنجاب بالتراجع ما يقود إلى نمو سكاني أقل، وتغير في التركيب العمري حيث يتحول التركيب العمري من تركيب فتي إلى تركيب يميل لصالح الفئات المنتجة من السكان (15- 64)، ويميل الأفراد إلى الادخار وينخفض معدل الإعالة وتزداد فرص النمو الاقتصادي مع زيادة حجم قوة العمل.

وتدل تجارب المجتمعات الأخرى على أن هذه المرحلة قد تشكل فرصة بالفعل أو تحد كبير يقود إلى المزيد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذا لم يرافقها سياسات تستثمر وتستغل هذا التحول الديمو غرافي تضمن استمرار الانخفاض في الإنجاب وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة تركز على الشباب وإنتاجية المرأة وغيرها² ما يتطلب سياسات موازية في الاتصال السكاني تعمل على خلق ثقافة صديقة لهذا التحول تقود إلى تغيير السلوك.

يتشكل أغلبية المجتمع الأردني من الشباب الذين يقدر سنهم أقل من 29 سنة ويشكلون نحو 69% من مجموع السكان، وبالتالي هم من "أجيال الإنترنت" ومعظم هؤلاء على اتصال مع الشبكة بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والجغرافية والدينية والسياسية فجميعهم يتصرفون بالطريقة نفسها عندما يكونون على اتصال مع الإنترنت في الوقت الذي تعد منطقة الشرق ومنها الأردن من أعلى مناطق العالم في انتشار الإنترنت حيث بلغ معدل الانتشار بشكل عام 57% منتصف عام 2016 مقارنة مع المعدل العالمي 49.3%.

ويعد استخدام التقنيات الجديدة عادة راسخة لديهم، كما يعد إرسال المحتوى من خلال شبكة الإنترنت الطريقة المفضلة لهم للتواصل، ويميل هؤلاء الشباب من مستخدمي وسائل الإعلام إلى إنفاق نسبة من دخلهم على الاستهلاك الإعلامي تقوق النسبة التي ينفقها من هم أكبر سناً، وهم أكثر قدرة على إنتاج محتوى جديد ومتنوع ومتعدد، وحيث إمكانيات الريادة والابتكار الاجتماعي والثقافي والسياسي لديهم أكثر من اي فئة سكانية أخرى.

هذه النعمة السكانية التي يقبل عليها الأردن قابلة أن تتحول خلال السنوات العشر القادمة إذا ما أحسن التصرف والتعامل الحكيم والرشيد معها، إلى نعمة أي فرصة حقيقية لتنمية وتطوير وبناء الاتجاهات لدى الشباب، فهي جاذبة لكافة أطراف سلسلة القيمة الإعلامية والمعلوماتية (ملاك وسائل الإعلام، مطوري المحتوى، المشغلين).

أمراحل التحول الديموغرافي هي: 1. تكون معدلات الوفيات والخصوبة عالية جداً ويكون معدل النمو الإجمالي للسكان متدنياً، 2. تميل معدلات الوفيات إلى الانخفاض ومعدلات الإنجاب تستمر في الارتفاع في الإجمالي ارتفاع في معدل النمو السكاني، 3. تراجع معدل النمو السكاني وتغير في التركيب العمري، 4. زيادة كبيرة في السكان ممن هم في سن التقاعد ما يرفع معدل الاعالة الاعالة

² المجلس الأعلى للسكان، الفرصة السكانية في الأردن، وثيقة السياسات، 2009.

³⁻ http://www.internetworldstats.com/stats5.htm

إن الاستفادة من مرحلة الفرصة السكانية وتحويلها إلى نعمة رقمية يرتبط إلى حد كبير بتطوير قدرات الشباب في مجالات التربية الإعلامية والمعلوماتية وفي تمكين الشباب من التعامل الرشيد مع وسائل الإعلام ومزودي المعلومات ومع إنتاج المحتوى الإعلامي والمشاركة فيه ونوعية المحتوى الإعلامي والمعلوماتي وتقيمه.

الاستهلاك الإعلامي واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأردن: أساس متين واستخدام هش

يشهد المجتمع الأردني مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي طويلة، تمتد منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وعادة ما تتسم مراحل التحول بظهور فجوة الاستقرار، وظهور ما أطلق عليهم صموئيل هانتجتون: أزمات مرحلة التحديث، وفي هذه المرحلة يزداد طلب المجتمع للمعلومات واستهلاكها وتزداد صلة المواطنين بوسائل الإعلام ومصادر الأخبار.

اولاً: استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

كشفت آخر البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن قاعدة مستخدمي الإنترنت في المملكة تجاوزت مع نهاية الربع الأول من 2016 الـ 5.9 مليون مستخدم تشمل الألياف الضوئية، وتقنية الجيل الثالث، والجيل الرابع الذي دخل السوق المحلية بداية العام 2017 الحالي، كما وأظهرت أرقام هيئة الاتصالات أن قاعدة اشتراكات الهاتف الخلوي زادت لتسجل مع نهاية الربع الأول من العام الحالي أكثر من 11.5 مليون اشتراك بنسبة انتشار تقدر بنحو 147% من سكان المملكة، ويشار هنا إلى أن تجاوز نسبة الانتشار لـ100 %، لا يعني أن كل السكان يمتلكون ويستخدمون الخدمة الخلوية، ولكن ذلك يعبر عن ظاهرة امتلاك أكثر من خط خلوي للمشترك نفسه.

وحسب نتائج مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنازل 2015 والذي نفذته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، تبين أن 69.2% من الأسر يتوفر لديها خدمة الإنترنت في المنازل، في حين بلغت النسبة في العام 2016 الماضي 68.9%، وتفاوتت النسبة بين الحضر والريف.

وبيّنت نتائج المسح أن الخدمة الإنترنت عن طريق الهاتف المتنقل عريض النطاق Mobile Broadband هي الوسيلة الأكثر استخداماً للاتصال بالإنترنت. وأظهرت بيانات المسح أن معظم الأفراد مستخدمي الإنترنت هم في الفئة العمرية 20-24 سنة، والطلبة، وحملة المؤهل التعليمي بكالوريوس فأعلى.

_

¹ http://www.trc.gov.jo/

وتصدر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقريراً حول ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، ويتضمن التقرير مؤشر الجاهزية الرئيسي Networked Readiness Index في العام من أربعة مؤشرات رئيسة، يتم تحليل أداء الدول بناءً عليها ومن ثم تصنيفها، وهي: مؤشر البيئة التكنولوجية، ومؤشر الجاهزية الالكترونية، ومؤشر الاستخدام التكنولوجي ومؤشر الأثر.

وفيما يتعلق بمؤشر الجاهزية الالكترونية والذي يضم اربعة مؤشرات فرعية فقد أظهر التقرير بشكل عام تراجع في مرتبة الأردن كما يوضح الجدول (3) أدناه، 1

جدول (3): مرتبة الأردن في المحاور الخاصة بالجاهزية الالكترونية عامي 2014 و2015

نوع التغير	الترتيب 2015	الترتيب 2014	المؤشرات	الرقم
	143	148		
تراجع	81	48	الجاهزية الالكترونية	
تراجع	96	88	جاهزية البنية التحتية	1
تراجع	70	6	جاهزية القدرة على تحمل التكاليف	2
تراجع	44	38	جاهزية المهارات	3

ثانياً: استهلاك الأردنيين للإعلام

توجد في الأردن بنية إعلامية تقليدية وبنية إعلامية رقمية متنامية بسرعة حيث يوجد في الأردن 7 صحف يوجد في الأردن 7 صحف يومية و45 محطة تلفزيونية 44% منها أردنية والبقية عربية وأجنبية تبث من الأردن، وتبث من الأردن 41 محطة إذاعية نحو 30 تتبع للقطاع الخاص، كما توثق هيئة الإعلام 230 موقعاً إخبارياً مسجلاً و215 موقعاً صحفياً متخصصاً نهاية 2015.

ا مرتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2014/2013"/ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. http://www.moict.gov.jo/studies/GTTR/GTTR2015.pdf

لا يتوفر إلا القليل من المعلومات حول استخدام الجمهور لوسائل الإعلام، حيث أن الدراسات والمسوح التي تناولت استخدام الجمهور الأردني لوسائل الإعلام ما تزال محدودة وغير منتظمة.

ما زال معدل استهلاك المجتمع الأردني للصحف اليومية متدن وهو في تراجع إذ يوجد اليوم 2016 صحيفة يومية واحدة لكل مليون وثلاثمائة ألف من سكان المملكة (1,3/1 مليون) وعلى الرغم من أنه لا توجد جهات للتحقق من حجم انتشار الصحف وتوثق أرقام توزيعها إلا أن تقديرات الخبراء أن معدل توزيع الصحف في الأردن في السنوات الخمس الأخيرة لا يتجاوز 200 ألف نسخة بمعدل انتشار على السكان 46/1 بمعنى أن كل 46 مواطناً أردنياً لهم نسخة من صحيفة يومية.

وتذهب آخر الدراسات التقييمية الصادرة عن (اليونسكو، 2015) " مؤشرات تنمية الإعلام " إلى أن التلفزيون الأردني يميل نحو تمثيل رسالة الحكومة بالمقارنة مع مفهوم "الخدمة العامة للبث"، حيث تعطى التغطيات الإخبارية الأولية للأخبار الحكومية و الأنشطة الرسمية أ

وذهبت العديد من الدراسات إلى أن عدد مشاهدي التلفزيون الأردني في تراجع حيث انخفضت نسبة الأردنيين الذين يشاهدون قنوات التلفزيون الأردني من 37% عام 2012 إلى 36% عام 2013، ولكن التلفزيون الأردني ما زال يحافظ على تصدره المحطات الأردنية ويحتل أعلى نسبة مشاهدة باعتباره المصدر الأول للأخبار المحلبة

وتوضح الدراسات أن 90% من الأردنيين يشاهدون التلفزيون، بمعنى أن التلفزيون ما زال المصدر الأول للأخبار للأردنيين، ويتابع 30% منهم المحطات الإذاعية3.

وفي دراسة حديثة 2015 (مسح الشباب الأردني والإعلام) أعدها مشروع Net- med youth الذي تديره منظمة اليونسكو تبين أن التلفزيون الأردني احتل أعلى نسبة مشاهدة وسط الشباب 24% مقارنة <mark>مع قناة</mark> رؤيا ذات الطابع الشبابي والتي حصلت على $^{4}\%20$

يوجد في الأردن ثلاثة أنواع من الإذاعات تقسم حسب نمط الملكية والهدف منها؛ الأول: <mark>الإذاعات العامة،</mark> والثاني: الإذاعات الخاصة، والثالث: الإذاعات المجتمعية والمحلية، وعلى الرغم أنه لا يوجد اعتراف القانوني بالنوع الأخير من الإذاعات إلا أنها أصبحت موجودة فعلياً، وتشير نتائج مسوح المستمعين إلى أن

¹ - UNESCO, IPDC, Assessment of media development in Jordan indentures IMD , 2015

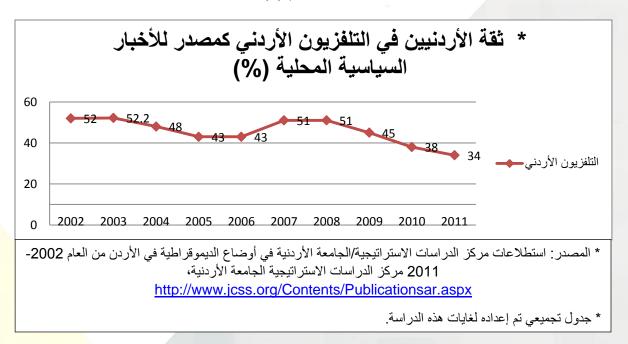
² مسوح شركة ابسوس ستات للدر اسات والأبحاث التسويقية 2012-2013 3 مسوح شركة ابسوس ستات للدر اسات و الأبحاث التسويقية 2012-2013

⁴ UNESCO, net-med youth project, Jordan youth media perception survey ages 18-29,(2015)

الإذاعات التي تبث القرآن الكريم والإذاعات الدينية تحتل نسب متقدمة في الاستماع، ثم الإذاعات الترفيهية وإذاعات الأفيهية وإذاعات الأغاني أ.

إن المنافسة الكبيرة بفعل زخم القنوات التلفزيونية الإقليمية ومؤخراً المحلية أدت إلى تراجع قدرة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون (الخدمة التلفزيونية العامة) على المنافسة في العقد الأخير، فقد أثرت بشكل واسع على قدرة التلفزيون الأردني على الحفاظ على جمهوره، وتشير استطلاعات مركز الدراسات الاستراتيجية التي كانت تقيس نسبة ثقة الجمهور بالتلفزيون، إلى تراجع حاد في ثقة الجمهور بالتلفزيون الأردني كمصدر أساسي للأخبار المحلية، وحسب الجدول التجميعي الذي تم إعداده لغايات هذه الدراسة الذي يعكسه شكل رقم (8)، فإن نسبة من يثقون بالتلفزيون كانت في عام 2002 نحو 52% وتراجعت عام 2009 إلى 45% ثراجعت في عام 2011 إلى 45%.

شكل رقم (8)

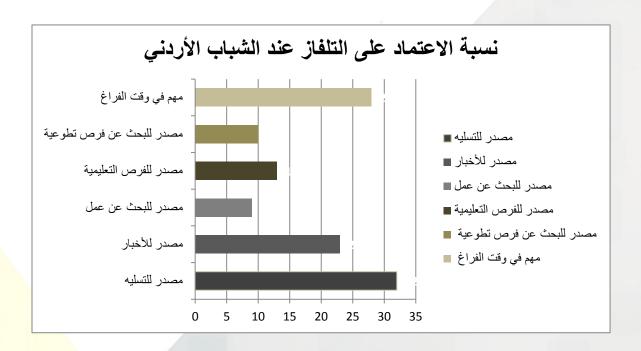


ا بسوس ستات، 2012- 2013 (مصدر سابق) ¹

وكما يوضح الشكل رقم (2) فإن 28% من الشباب الأردني يتابع التافزيون بشكل عام بهدف التسلية، وهناك %24 يعتمدون على الإنترنت كمصدر للأخبار، وهناك %11% من الشباب يعتمدون على التلفزيون في البحث عن فرص تعليمية و8% يعتمدون على التلفزيون في البحث عن فرص عمل.

وفي ضوء الارتباط بين صناعة الفيديو الحديث وبين الإنتاج التلفزيوني الذي يمكن أن يتحول إلى فيديوهات على الإنترنت، هناك 86% من الشباب الأردني يشاهدون هذه الفيديوهات أغلبهم يشاهدون الأغاني والمقاطع الكوميدية و 62% يشاهدون البرامج الدينية و 44% يشاهدون الدراما 43% الرياضية و 31% يشاهدون البرامج الحوارية المعاربية المعا

شكل رقم (9)



أما وضع البث التلفزيوني؛ فما زال التركيز الكامل في العاصمة وهناك محدودية كبيرة في حصة المحافظات²، حيث يوجد 19 محطة تلفزيونية أردنية منها 18 للقطاع الخاص وواحدة للقطاع العام ولا توجد

¹- UNESCO, Net-med youth, Jordan youth media perception survey ages 18-29,(2015

²-UNESCO, IPDC, Assessment of media development in Jordan indentures IMD, 2015

<mark>أي محطة تبث من المحافظات¹، وفيما يوفر التلفزيو</mark>ن الأردني بعض الخدمات التلفزيونية المحدودة في بعض المحافظات، هناك قناة تلفزيونية واحدة لديها مكاتب في بعض المحافظات.

إن مؤشرات الاستهلاك والاستخدام الإعلامي السابقة تشير بوضوح إلى حجم تراجع اعتماد المجتمع الأردني على وسائل الإعلام التقليدية لصالح الاعتماد على الإعلام الرقمي والاجتماعي.

شهد الأردن تدفقاً كبيراً للاجئين خلال العقدين الماضيين بفعل الأوضاع في العراق والأزمة السورية حيث وصل عدد اللاجئين السوربين في الأردن خلال العام 2015 إلى مليون و 400 ألف سوري، منهم 620 ألفاً مسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حسب المصادر الرسمية الأردنية، الأمر الذي جعل اللاجئين السوريين يشكلون زيادة قسرية في السكان بنحو 20%. ووفق دراسة أجريت للتغطية الإعلامية ما بين 5 كانون الأول 2013 و 5 كانون الثاني 2014، فإن التغطية الإعلامية ركزت على قضايا اللاجئين بنسبة 5% فقط من المحتوى الإعلامي، وفي دراسة أخرى في شهر كانون الأول ديسمبر 2014 تبين أن نسبة التغطية لقضايا اللاجئين في حدود 8% من المحتوى الإعلامي 2 .

ولا يوجد إلى هذا الوقت، بث إذاعي أو تلفزيوني موجه إلى اللاجئين يأخذ بعين الاعتبار البعد السكاني الكبير حيث لم يخصص البث العام سواء في الإذاعة أو تلفزيون فترات بث مخصصة لللاجئين، فيما حاولت بعض محطات الإذاعة المحلية إطلاق برامج محدودة وغير مستدامة 3.

الإطار السياسي والقانوني لإدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن

ينسجم نص الفقرات الخمس من المادة 15 من الدستور الأردني بشكل كبير مع أساسيات ومرتكزات التربية الإعلامية والمعلوماتية والتي تم استعراضها في الإطار النظري، وتؤسس الفقرة (1) لضرورة وحتمية الع<mark>مل</mark> على صياغة استراتيجية للتربية الإعلامية والمعلوماتية حتى يتم إعداد المواطنين وتأهيلهم بالكفايات التي تجعلهم يحترمون أسس حرية الرأى والتعبير

وفي حال كانت الممارسات على أرض الواقع تتيح للمواطنين حرية الرأى والتعبير ضمن حدود القانون وقواعد الأخلاق، فإن مستقبل الأردن في الإعلام والمعلومات مبشر، وعلى الرغم من أن ربط كافة الفقرات بالقانون أمر ضروري لتنظيم المحتوى الإعلامي واحترام حقوق الآخرين وخصوصيتهم إلا أن الخلل في تطبيق القوانين في بعض الأحيان يضع قيوداً على الإعلاميين والصحافيين والمواطنين.

العمد، المرجع السابق مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية اللاجئون السوريون في الصحف اليومية الأردنية، 2013. 3 معهد الإعلام الأردني، در اسة تغطية انتهاكات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام الأردنية، 2014.

قانون وزارة التربية والتعليم

القانون الساري حالياً على منظومة التعليم العام هو قانون وزارة التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994، ويتكون هذا القانون من 47 مادة تعالج التعريفات المتعلقة بالمنظومة التعليمية والأسس الوطنية والقومية والإنسانية وتعرض فلسفة التربية وأهدافها ومبادئها وتوضح مهام الوزارة وأعمالها والمسارات التعليمية للطالب والمهارات والكفايات والمعارف التي يفترض أن يمتلكها في المرحلة الثانوية والأساسيةز

لم يرد مفهوم التربية الاعلامية تصريحاً أبداً في أي من مواد قانون وزارة التربية والتعليم، وهو أمر متوقع نظراً لحداثة مفهوم التربية الاعلامية نسبياً، بالمقابل فإن المهارات والكفايات والمعارف التي يحتاجها الطالب في تطوير قدراته الإعلامية قد تم التأكيد عليها مما يجعل البيئة الحاضنة قانونياً لتبني مفهوم التربية الإعلامية متوافراً، أما التربية المعلوماتية بما فيها التعامل مع المعلومات فقد تم الإشارة إليها فيما يعرف بالتربية التكنولوجية.

ومن المجدي استعراض بعض الأمثلة من قانون وزارة التربية والتعليم في ضوء ما تم طرحه ومناقشته حول مفهوم التربية الإعلامية والمعلوماتية ودلالاته وانعكاساته على التنمية المستدامة والسلام والحوار الثقافي وتعزيز مفاهيم الديمقراطية خاصة رؤية اليونسكو:

- في المادة (4) وتحت عنوان الأهداف العامة؛ ورد في النقطة (هـ) أن الطالب في نهاية مراحل التعليم يصبح مواطناً قادراً على الانفتاح على ما في الثقافات الانسانية من قيم واتجاهات حميدة.
- في ذات المادة (4) من الأهداف العامة؛ والتي تحدد ما يتوقع أن يكون الطالب قادراً على عمله في نهاية مراحل التعليم، تأتي ثلاث نقاط متتالية: النقطة (ح) ونصها "الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا واكتساب المهارة في التعامل مع إنتاجها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع"، ثم النقطة (ط) ونصها "جمع المعلومات وتخزينها واستدعاؤها ومعالجتها وإنتاجها واستخدامها في تفسير الظواهر وتوقع الاحتمالات المختلفة للأحداث واتخاذ القرارات في شتى المجالات"، تليها النقطة (ي) ونصها: "التفكير النقدي الموضوعي واتباع الأسلوب العلمي في المشاهدة والبحث وحل المشكلات"، ويبدو جلياً أن النصوص الثلاثة تشير إلى مضامين التربية الإعلامية والمعلوماتية ضمنياً.

32

¹ http://www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=91#_Toc255474696

- في المادة (5) وتحت عنوان: مبادئ السياسة التربوية؛ تشير النقطة (ج) ونصها "تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقر اطية وممارستها".
- في المادة (5) وتحت عنوان: مبادئ السياسة التربوية؛ تشير النقطة (د) ونصها "توجيه العملية التربوية؛ تشير النقطة والمبادرة والإبداع والحوار التربوية توجيهاً يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي، وتعزيز القيم المستمدة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية".
- في المادة (5) ذاتها وتحت عنوان: مبادئ السياسة التربوية؛ تشير النقطة (ز) ونصها "تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية"، يظهر في هذه النقطة أن التركيز على الخبرة التكنولوجية يرتبط بالأمية المعلوماتية واستخدام الحاسوب دون الإشارة إلى كيفية التعامل مع الشبكة العنكبوتية ومهارات البحث والاستقصاء وإن كان هناك تأكيد واضح على أن الخبرة يجب أن تكون شاملة.

بعد استعراض عينة من فقرات قانون التربية والتعليم الأردني وفي ضوء التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا والعالم الرقمي والإعلام الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعها؛ يمكن القول إن البيئة القانونية الأساسية ملائمة وتوفر الإطار التشريعي لتبني التربية الإعلامية والمعلوماتية في برامج وزارة التربية والتعليم ومناهجها وأنشطتها المنهجية واللامنهجية.

ولا شك في أن توافر البيئة الداعمة يؤسس لاتخاذ خطوات إجرائية تتعلق ببناء الاستراتيجيات وصياغة السياسات فيما يتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية ضمن إطار منظومة القيم للدولة الأردنية وأولوياتها ومواردها والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بمواءمة الإطار العام لليونسكو.

قانون التعليم العالي والبحث العلمي

يتكون قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم 23 لسنة 2009 وتعديلاته من 15 مادة 1، حيث يشير التعليم العالي إلى التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة در اسية أكاديمية كاملة بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها، في حين تشمل مؤسسات التعليم العالي الجامعات وكليات المجتمع والكليات المتوسطة وما شابهها.

_

¹ http://www.mohe.gov.jo/ar/GovPapers/23-2010.pdf

على الرغم من أن التربية الإعلامية والمعلوماتية لم ترد نصاً صريحاً في أهداف التعليم العالي إلا أن البند (ج) أشار بوضوح إلى النهج الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير، وأشار البند (د) إلى توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار ومهارات التفكير، وأشار البند (ه) إلى تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والثقافات العالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين، وأشار البند (ي) إلى بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.

ومما تم استعراضه سابقاً عن مرتكزات وأسس التربية الإعلامية والمعلوماتية يمكن القول إن البيئة القانونية ملائمة وتوفر الإطار التشريعي لتبني التربية الإعلامية والمعلوماتية في برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سواء كان ذلك من خلال المساقات الإجبارية أو المتطلبات الجامعية.

إضافة إلى ذلك، فإن البندين (ك و ل) من أهداف التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن ينسجمان مع أحد أهم عناصر نجاح التربية الإعلامية والمعلوماتية والمتمثلة في التعاون والتشبيك مع مؤسسات أخرى من القطاع العام وشركات القطاع الخاص وذلك بسبب تنوع المعنيين من القطاعات الإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية والتنموية وتنوع المستهدفين من المواطنين من حيث الجنس والعمر والخلفية الاقتصادية والاجتماعية.

قانون الحق في الحصول على المعلومات

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في الحصول على المعلومات في القرار رقم (59) لسنة 1946 والذي جاء فيه "إن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الامم المتحدة لها نفسها". وعرفته بأنه "حق الأنسان في الوصول الآمن إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهة العامة وواجب هذه الجهة في توفير المعلومات له". وكان الأردن أول دولة عربية تقر قانوناً بشأن ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007.

وبموجب القانون فقد أصبح حق لجميع المواطنين اللجوء لأي مؤسسة عامة أو رسمية وطلب الحصول على المعلومات وفقاً للنموذج المعتمد في المؤسسة أو الوزارة المعنية، وقد عرّف مشروع القانون، المعلومات بأنها أي بيانات مكتوبة أو صور أو أشكال أو أصوات أو رموز أو جداول أو قواعد بيانات محملة أو مخزنة الكترونيا أو بأي وسيلة أخرى تقع تحت إدارة المسؤول. وفي المادة 13 من القانون كان حق الحصول على المعلومات مقيداً ببعض الحالات التي يمنع فيها المسؤول تزويد المواطنين بالمعلومات والملفات الشخصية

_

¹ http://www.medialegalsupport.jo/?q=ar/node/61

المتعلقة بسجلات الأشخاص التعليمية أو الطبية أو السجلات الوظيفية أو الحسابات أو التحويلات المصرفية أو الأسرار المهنية.

ورغم الحق في الحصول على المعلومات إلا أن القانون خلا من أي نص يضع عقوبات يمكن أن يفرضها مجلس المعلومات على أنه لم يوضح فيما إذا كان مجلس المعلومات على أنه لم يوضح فيما إذا كان قرار المجلس إلزامياً أم غير إلزامي حيث يحق للمسؤول قبول أو رفض الطلب خلال 15 يوماً من اليوم التالى لتاريخ تقديمه أ.

قانون جرائم أنظمة المعلومات

صدر هذا القانون في 2010 ويتكون من 17 مادة، وفي المادة 2 2 من القانون تم تحديد دلالات ومعانٍ للكلمات والعبارات المرتبطة بالقانون كما يلي:

- نظام المعلومات: مجموعة برامج وأدوات معدة لإنشاء أو إرسال أو تسلم او معالجة أو تخزين أو إدارة البيانات أو المعلومات إلكترونياً.
 - البيانات: الأرقام والحروف والرموز والأشكال والأصوات والصور التي ليس لها دلالة بذاتها.
 - المعلومات: البيانات التي تمت معالجتها وأصبح لها دلالة.
- الشبكة المعلوماتية: ارتباط بين أكثر من نظام معلومات للحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها.
 - الموقع الإلكتروني: مكان إتاحة المعلومات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد.
- التصريح: الإذن الممنوح من صاحب العلاقة أو السلطة القضائية المختصة إلى شخص أو أكثر أو للجمهور للدخول إلى أو استخدام نظام المعلومات أو موقع إلكتروني أو الشبكة المعلوماتية بقصد الاطلاع أو إلغاء أو حذف أو إضافة أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات أو حجب الوصول إليها أو إيقاف عمل الأجهزة أو تغيير موقع إلكتروني أو إلغائه أو تعديل محتوياته.
- البرامج: مجموعة من الأوامر والتعليمات الفنية المعدة لإنجاز مهمة قابلة للتنفيذ باستخدام أنظمة المعلومات.

در اسة منشورة على الانترنت بعنوان حق الحصول على المعلومات: التجربية الأردنية¹

² http://www.medialegalsupport.jo/?q=ar/node/63

وقد حدد القانون مجموعة من العقوبات على جرائم منصوص عليها بمقتضى المواد 3، 4، 5، 7، 8، 9، 10، 11، 12 والتي تتراوح من الغرامة المالية وتصل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة في حالة تسهيل القيام بأعمال إرهابية أو الاتصال بجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو ترويج أفكارها أو تمويلها.

وحديثا في العام 2015، أصبح قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015 نافذ المفعول، وتنص المادة (11) منه: "يعاقب كل من قام قصداً بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) ألفي دينار".

وعلى الرغم من أن القانون لم يتعرض لجرائم الذم والقدح المرتكبة أو المقترفة خلافاً لأحكام المادة (11) من قانون الجرائم الإلكترونية من خلال المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي إلا أن الديوان الخاص بتفسير القوانين قرر عام 2015 أن تلك الجرائم تسري عليها هذه المادة والمادة (114) من قانون أصول المحاكمات الجزائية¹.

وبالنظر إلى قانون الحق في الحصول على المعلومات وقانون جرائم المعلومات وقانون الجرائم الإلكترونية، نجد أن الأطر القانونية التي تنظم عمليات الحصول على المعلومات وتوليدها ونقلها ونشرها وتبادلها على شبكة الإنترنت بما فيها المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي موجودة وتراعي خصوصية الأفراد وإن كان هناك بعض القيود والعقوبات التي تجعل الأمر ليس مطلقاً ولذلك إيجابيات وسلبيات، ولا شك أن وجود مثل هذه القوانين يدعم عملية تطوير استراتيجية ورسم سياسات تتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية.

¹ http://bit.ly/2akfv52

الإطار الوطني الأردني:

العمل على إدماج التربية الإعلامية والمعلوماتية

ينطلق الإطار الوطني المقترح لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن من التوجهات الوطنية الساعية الى إحداث إصلاحات في الموارد البشرية والتي تعكسها في هذه المرحلة وثيقتين هما؛ وثيقة رؤية الأردن 2025 التي أطلقها الأردن في عام 2015 والتي تهدف إلى تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، وتعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة المشاركة وتحقيق الاستدامة. ووثيقة "الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية" التي أطلقت تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني في أيلول 2016، وجوهر الإصلاحات والفرص التي يوفرها منظور التربية الإعلامية والمعلوماتية في ضوء هاتين الوثيقتين تبدو في أربعة مداخل أساسية:

- تنمية الموارد البشرية من خلال إصلاح نظامي التعليم العام والعالي.
- الإدراك المتنامي بضرورة إحداث إصلاحات في مصادر الثقافة المجتمعية التي تمثل الرأسمال الاجتماعي (إعادة بناء الثقة في المجتمع) في مواجهة مظاهر التطرف والانغلاق وتنمية القيم التي أسس عليها الأردن وفي مقدمتها التسامح والتنوع والتعددية واحترام الآخر.
 - تحسين نوعية حياة الأردنيين.
 - أن يصبح الأردن موئلا للتربية الإعلامية والمعلوماتية في العالم العربي.

الرؤية

مواطنون أردنيون يستخدمون وسائل الإعلام ومصادر المعلومات وتكنولوجيا الوسائط الجديدة بكفاءة تمكنهم للانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة الذي تبنى على أساسه نظم تعليم وأسواق ومؤسسات كفؤة ومستدامة تعمل على تحسين مستمر لنوعية الحياة والثقة العامة في المجتمع.

الأهداف الوطنية:

إن منظور التربية الإعلامية والمعلوماتية سوف يساهم بالمساعدة في تحقيق الأهداف الإصلاحية والتنموية التالبة:

1. استخدام منظور التربية الإعلامية والمعلوماتية باعتباره أداة من أدوات إصلاح التعليم وبناء الموارد البشرية الوطنية.

- تحسين قدرات المجتمع الأردني وتحديداً الأجيال الجديدة والشابة في التعامل مع وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.
- 3. تمكين أفراد المجتمع وحمايتهم من المخاطر التي تفرضها الاستخدامات غير المهنية والمحتوى غير الملائم لوسائل الإعلام ومصادر المعلومات مثل خطابات الكراهية والمحتوى الذي يدعو إلى التطرف والعنف.
 - تمكين أفراد المجتمع وتحديداً الشباب من حرية التعبير والتفكير النقدي والإبداع والريادة.
- 5. المساهمة في تحسين قدرات المجتمع الأردني على المزيد من الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 6. تهيئة المجتمع للاستفادة من الفرصة السكانية (التغير في الهرم السكاني لصالح الشباب في سن الإنتاج).
- 7. دعم جهود العدالة الجندرية في المجتمع الأردني، وتحسين قدرات المجتمع في ردم فجوات مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 8. التحسين المستمر لقدرة المجتمع الأردني على تنمية الرأسمال الاجتماعي، أي صيانة الثقة العامة وترشيد الثقافة المجتمعية.
- 9. تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والحريات وسط المجتمع الأردني وتمكينه من التعبير عن نفسه والمشاركة الديمقر اطية الفاعلة وتعزيز مفهوم المواطنة الرقمية.

الفئات المستهدفة:

إن السياسات الداعمة للتربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن تتطلب أن تستهدف المجتمع بشكل عام. وفي إطار العمل البرامجي المحدد، تقترح هذه الوثيقة الفئات التالية:

أولاً: النظام التعليمي الوطني، ويشتمل ذلك على:

- طلبة المدارس في التعليم الخاص والعام.
 - المعلمين.
 - طلبة الجامعات.
 - أساتذة الجامعات.

ثانياً: مؤسسات الرعاية الشبابية.

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: مؤسسات التمثيل (البرلمان، البلديات، مجالس الحكم المحلي).

خامساً: الفئات الخاصة (النساء والمجتمعات المهمشة).

مجالات العمل:

أولاً: مجال التعليم

- 1- تبني سياسة عامة داعمة للتربية الإعلامية والمعلوماتية: ويعني ذلك وجود رؤية وطنية في هذا المجال مدعومة بإرادة سياسية؛ تتحول إلى سياسات وخطط استراتيجية وتدعم قدرة صانعي القرار على فهم البيئة العامة للعملية التعليمية وعلاقتها بمصادر المعلومات والإعلام، وتمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة وإجراء المقارنات والمتابعة والتقييم.
 - 2- تطوير مناهج وطنية وأدلة وأدوات تدعم إدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية للنظام التعليمي.
- 3- إدخال مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية على شكل وحدات دراسية في كتب التربية الوطنية والاجتماعية للصغين السابع والثامن في مدارس القطاعين العام والخاص.
- 4- وضع خطة وطنية لتدريب وبناء قدرات وطنية في مجال التربية الإعلامية والمعلوماتية من المعلمين في مسارين: الأول يستهدف المعلمين بشكل عام لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، والثاني يستهدف تطوير قدرات متخصصة من المعلمين في هذا المجال من خلال طرح تخصص يمنح درجة علمية في التربية الإعلامية والمعلوماتية في كليات إعداد المعلمين.
- 5- تشكيل لجنة استشارية للإشراف على إعداد المبادئ التوجيهية للتربية الإعلامية والمعلوماتية والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمشاركة ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والثقافة والإعلام والشباب والمالية والقطاع الخاص والمكتبة الوطنية والمجلس الأعلى للمعاقين والأسرة والمرأة ومؤسسات المجتمع المدني ومعهد الإعلام الأردني ومكتب اليونسكو عمان، بحيث ينبثق عنها لجنة فنية مختصة تمثل الجهات نفسها والتي يناط بها مهام إعداد الخطة التنفيذية والإشراف على تنفيذها سواء كان ذلك لبرامج التعليم النظامي أو غير النظامي.

ثانياً: التعليم العالى والجامعات

- 1- إدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية على الخطط الدراسية في الجامعات الأردنية، وذلك من خلال مسارين:
- مسار يستهدف كافة طلبة الجامعة من خلال طرح مادة تدخل على متطلبات الجامعة الإجبارية والاختيارية، ويمكن أن تبدأ بمادة تجريبية تطرح ضمن متطلبات بعض الكليات.
- مسار إدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية ضمن برامج كليات إعداد المعلمين، وذلك من خلال إنشاء برامج تمنح درجة علمية (بكالوريوس، دبلوم، ماجستير) في التربية الإعلامية والمعلوماتية. كما تعمل هذه الأقسام على تدريس التربية الإعلامية للمعلمين والمعلمات قبل الخدمة، والتخطيط لتقديم برامج تدريب في التربية الإعلامية للمعلمين والمعلمات أثناء الخدمة.

إن هذه المهمة على درجة كبيرة من الأهمية وربما من الجاذبية لإصلاح وتطوير أداء كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية، حيث يمكن أن تدمج بين أكثر من منظور في تطوير قدراتها في هذا الشأن أهمها المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال المعاصرة ICT.

وفي هذا الإطار يقترح أن يبدأ التطوير في كل من جامعتي آل البيت في الشمال وفي جامعة الحسين بن طلال في الجنوب. ثم يتبع ذلك بجامعة في منطقة الوسط (الجامعة الأردنية).

- 2- خطة للتدريب وبناء القدرات: وضع مسار وطني واضح لبناء قدرات مجموعات من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية يستمر خمس سنوات ويستهدف بناء قدرات نحو 100 عضو هيئة تدريس من كليات العلوم التربوية والآداب والعلوم الإنسانية وتكنولوجيا المعلومات. يتطلب أن تكون هذه المجموعة بمثابة الكتلة الحرجة لقيادة التغيير وإحداث الانتقال في الجامعات على محوري كليات إعداد المعلمين وطلبة الجامعة بشكل عام. ويشكل التدرج منهجية العمل بحيث يستهدف في بدايات البرنامج في السنة الأولى نصف الجامعات والمفترض عددها 10 جامعات وفي السنة الثانية 10 جامعات أخرى.
- 3- إنشاء مركز علمي متخصص يربط التعليم بالإعلام والمعلوماتية، يكون مقره في إحدى الجامعات، ويعنى بتطوير ومتابعة ربط التعليم بالتربية الإعلامية والمعلوماتية. ومن المفضل أن تتبنى إحدى الجامعات أو المعاهد المتخصصة بالإعلام إنشاء هذا المركز على غرار تجارب عالمية حيث تعمل هذه المراكز على تشجيع البحث العلمي وزيادة الوعي المجتمعي وتطوير السياسات العامة والتعليمية بهذا المجال.

هناك أمثلة متعددة لتجارب من دول أخرى أسهمت مؤسسات التعليم العالي من خلال هذه المراكز على تطوير ممارسات التربية الإعلامية والمعلوماتية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا حيث أنجزت جامعة ماك جيل McGill برنامجاً في التربية الإعلامية تستفيد منه معظم المدارس في أمريكا الشمالية، كما بادرت سويسرا إلى إنشاء مركز تعليم الاتصال الجماهيري، كما أنشأت فرنسا بدورها مركز ربط التعليم بوسائل الاتصال الاتصال التعليم بوسائل الاتصال الاتصال التعليم بوسائل الاتصال الاتصال المعلوم بوسائل الاتصال المناب المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال العليم بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال المنابع به بوسائل الاتصال المنابع به بوسائل الاتصال المنابع به بوسائل الاتصال المنابع بوسائل المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل الاتصال المنابع بوسائل ا

ثالثاً: المجتمع المدنى والأهلى:

دعم مبادرات مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى تقديم برامج متخصصة في مجال محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية الموجه إلى المجتمع بشكل عام والتي تعتمد على مبدأ التعلم مدى الحياة وتقسم هذه البرامج إلى مستوين:

- 1- المجموعات والفئات الخاصة التي تحتاج إلى رعاية واهتمام، حيث تساهم التربية الإعلامية والمعلوماتية اللي تمكين هذه الفئات من الوصول إلى حقوقها السياسية والاقتصادية، ومن هذه الفئات: المرأة، والاشخاص ذوى الإعاقات، والمجتمعات التي تقطن في الأماكن النائية.
- 2- المجموعات والفئات المؤثرة: إن تمكين هذه الفئات من القدرات والمهارات والمعرفة في التربية الإعلامية والمعلوماتية سوف يسهم في أن ينعكس هذا التمكين على المجتمع بشكل عام. وتشمل هذه الفئات كل من: البرلمانيين، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية، ورؤساء النقابات والاتحادات المهنية، ورؤساء المؤسسات المدنية والأهلية إضافة إلى صناع السياسات بشكل عام.
- 3- المؤسسات الإعلامية، والمكتبات، وشركات خدمات الإنترنت، والإعلام المجتمعي، حيث تستطيع هذه
 المجموعات دعم المشروع وتطوير سياسات خاصة بها تتعلق بالتربية الإعلامية والمعلوماتية.

رابعاً: المؤسسات والبرامج الشبابية:

العمل على إدخال برامج متخصصة في التربية الإعلامية والمعلوماتية على أنشطة المؤسسات الشبابية، وفي هذا الشأن توجه السياسات العامة في مجال الشباب إلى إطلاق برامج ضمن هذا المجال في:

1- إطلاق برنامج وطني للتربية الإعلامية والمعلوماتية في مراكز الشباب والشابات المنتشرة في نحو 60 مركزاً في مختلف أنحاء المملكة.

2- إدخال مفاهيم وبعض المهارات التربية الإعلامية والمعلوماتية في البرامج الموجهة للشباب ضمن الخطط النوعية، مثل: الخطة الوطنية لمواجهة التطرف، وخطط مواجهة العنف في المجتمعات الطلابية.

خارطة طريق أولية:

وفق الرؤية والاهداف السابقة التي حُددت في اطار العمل الوطني ، ندرج فيما يلي مجموعة من الاجراءات الاساسية التي تقترح هذه الورقة المباشرة فيها وعلى مدى السنوات الثالثة القادمة والتي تشكل معالم خارطة طريق اولية لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن .

تستند خارطة الطريق المقترحة الى الاهداف الوطنية المرجوة والى الفاعلين الاساسين والفئات المستهدفة ، ولأن خارطة طريق تحتاج الى افعال واضحة ومحددة تُبنى عليها خطة عمل تنفيذية اولية، فان الاجراءات المطلوبة ستدرج حسب الفاعلين الاساسين كتالي :

1- استدامة الارادة السياسية الوطنية الدافعة نحو المزيد من التبني والاهتمام بالتربية الإعلامية والرقمية وذلك من خلال الحملات الإعلامية واستكمال جهود كسب تأييد صناع السياسات العامة وتحديدا في مجالات التعليم والشباب والإعلام. وهي عملية مستمرة.

2- وضح خطة استراتيجية لإدخال التربية الإعلامية والمعلوماتية للمناهج التعليمية في التعليم العام وفي الجامعات لمدة ثلاثة سنوات وخطة تنفيذية موزعة على مرحلتين.

3- وضع خطة فرعية اخرى لإدخال برامج متخصصة في التربية الإعلامية والمعلوماتية على أنشطة المؤسسات الشبابية للشباب خارج المؤسسات التعليمية.

- 4- توفير التمويل الالزام لتنفيذ الخطة ، وتحديد الجهات التنفيذية ، والادوار المحددة لكل منها .
- 5- تشكيل وحدة لإدارة مشروع تنفيذ الخطة تتكون من الجهات المنفذة للخطة والجهات المستفيدة من البرامج
 والانشطة التي تتضمنها من اجل استدامة التنسيق .
- 6- تشكيل لجنة للمتابعة والتقييم ، تقوم بوضع خطة فرعية للمراقبة والتقييم تتضمن مؤشرات اداء قابلة
 للقياس .

7- اصدار تقرير ربعي عام يوزع على الجهات المعنية حول سير العمل في الخطة الاستراتيجية ، وتقرير سنوي ينشر للرأي العام .



P.O.Box 3387 Amman 11821 Jordan • Website: www.JMI.edu.jo